

# أسنى المتاجر

فى بيان احكام من جلب على وطنه النصارى ولم يهاجر  
وما يترتب عليه من العقوبات والزواج

لابى العباس احمد بن يحيى بن محمد التلمسانى الونشريشى

٨٣٤ - ٩١٤ / ١٤٣٠ - ١٥٠٨

تحقيق

دكتور حسين مؤنس

مكتبة الثقافة الدينية

المركز الرئيسى : ٥٢٦ شارع بور سعيد . القاهرة

تليفون : ٩٣٦٢٧٧ / ٩٢٢٦٢٠

حقوق الطبع محفوظة للناسر

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

# أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر

وما يترتب عليه من العقوبات والزواج

لأبى العباس أحمد بن يحيى بن محمد التلسانى الونشريشى

٨٣٤ - ٩١٤ / ١٤٣٠ - ١٥٠٨

تمهيد

١ - المخطوط

في عام ١٨٦٦ حاول المستشرق ماركوس جوزيف مولر Marcus Joseph Müller في فصل من كتابه المسمى :

Beiträge zur Geschichte der westlichen Araber (2 Hefte, München, 1866).

أن ينشر ذلك النص ، فلم ينشر من المخطوط إلا صفحة واحدة تحت عنوان :  
« أحوال المهاجرين الفرناطيين في افريقيه » <sup>(١)</sup> :

Zustände der Ausgewanderten Granadiner in Africa.

وهذه الصفحة تضم السؤال فقط ، أما الفتوى — وهى الأهم — فقد ضرب عنها صفحا وقال : « إن نشر الفتوى الدينية يبدو زيادة لا لزوم لها » <sup>(٢)</sup> ، وحسب الكثيرون أن هذا النص قد نشر ، أو نشر جزئيا كما قال بروكلمان ،

(١) الصكراس الأول ص ٤٢ - ٤٤

(٢) Das theologische Fetwa scheint überflüssig

وانصرفوا عنه رغم أهميته كوثيقة تاريخية لها قيمتها . ولهذا لم يحاول أحد نشره ، واكتفى الكثيرون بالإشارة إليه أو الانتفاع بفقرات منه ، دون العناية بنشره<sup>(١)</sup> ، بل أهل بعضهم أمره تماماً ، كما حدث عند ما نشر اميل امار فقرات من «المعيار» للونشريشى فى مجلد ضخيم ، أورد فى مقدمته قائمة بمؤلفاته لا نجد بينها إشارة إلى هذا الكتيب الهام<sup>(٢)</sup> .

وهذا النص صغير الحجم ، يقع فى ثلاث عشرة ورقة ضمن المخطوط رقم ١٧٥٨ بمكتبة الاسكوريال ( من ورقة ٨٣ إلى ٩٥ ) وصفحاته صغيرة ( حجم الصفحة ٢٨×٢٠ سنتيمتراً فى كل صفحة ٢١ سطراً ) وورقه من البارشمان الصقيل ، وهو مكتوب بخط نسخ مغربى واضح وبعض أوائل السطور وحروف المطف بالمداد الأحمر<sup>(٣)</sup> . وهو من تأليف الفقيه المغربى أحمد بن يحيى بن محمد ابن على الونشريشى من قهاء القرن التاسع وأوائل العاشر الهجريين ( ٨٣٤ - ٩١٤ / ١٤٣٠ - ١٥٠٨ ) وقد فرغ من كتابته فى ١٩ ذى قعدة سنة ٨٩٠ أى وهو فى السادسة والخمسين من عمره الطويل .

وقد أورد الونشريشى هذه الفتوى فى مجموع الفتاوى الذى صنفه سنة ٩٠١ / ١٤٩٥ المسمى « بالمعيار المغرب والجامع العرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب » ، وهو أضخم جامع لفتاوى أهل الجناح الغربى من عالم الإسلام ، ولم يلق مجموع آخر مماثل من الرواج ما لقى ، فإن نسخة المخطوطة كثيرة وتوجد فى كل مكان ، وقد طبع فى فاس طبع حبر فى اثنى عشر مجلداً ، صدرت

(١) انظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربى ج ٢ ص ٢٤٨ و ٣٥٦ ولحق ٢/٣٤٨ و

Isidro de las Cagigas, *Los Mudéjares I*, Madrid 1848 pp. 68—69, 83.

Lévi-Provençal, *Islam d'Occident*, (Paris 1948), p. 137—151.

Emile Amar, *La Pierre de Touche des Fétwas de Ahmad al-Wansharisi. Choix de* (٢)

*Consultations Juridiques des Faqih du Maghreb traduites et analysées. Tome I, dans Archives Marocaines. Volume XII (Paris 1908) pp. VIII—IX.*

(٣) أشار إليه الفزيرى فى فهرس الاسكوريال ج ٢ ص ١٦٩ — ١٧٠ تحت رقم ١٧٥٣

سنتي ١٣١٤ و ١٣١٥ / ١٨٩٦ - ١٨٩٧ وهي طبعة غير محققة ، والكتاب في حاجة إلى طبعة جديدة <sup>(١)</sup> .

وتقع صورة الفتوى التي ضمنها النشريشي كتابه « المعيار المغرب » في باب « نوازل الجهاد » في الجزء الثاني من ص ٩٠ إلى ص ١٠٦ ، وقد استعملناها كنسخة ثانية تقابل عليها النسخة المخطوطة ، ورمزنا إليها في التعليقات بحرف م ، في حين أننا رمزنا إلى المخطوطة بكلمة الأصل .

ب - المؤلف

والنشريشي أو النشريشي منسوب إلى ونشَريش أو ونشريس قرية بناحية بحاية الجزائر بين باجة وقسنطينة ، وتكتب كذلك ونسريس وهو أيضاً اسم جبل من سلسلة جبال صغيرة تسمى بني شقران Beni-Chougran <sup>(٢)</sup> . وإسمه الكامل أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد التلساني النشريشي وهو من جملة فقهاء المغرب في القرن التاسع الهجري وأوائل العاشر ، وقد ترجم له أحمد بابا المبكي في نيل الابتهاج ( رقم ٧٤ ) وابن القاضي في كتابيه جذوة الاقتباس ( رقم ٨٠ ) ودرة الحجال ( ٤٣ / ١ رقم ١٣٠ ) وابن سريم في « البستان » ( رقم ٥٣ ، وترجمة ف. بروفزالي ٥٧ / ١ ) وابن عسكر في « دوحة النسرين » ( رقم ٣٧ ) والكتاني في « سلوة الانفاس » ( ١٥٣ / ٢ ) وذكره عبد الحى الكتاني في فهرس مخطوطات مكتبة جامع القرويين ( ٤٣٨ / ٢ - ٤٣٩ ) أى

(١) راجع : الدكتور محمود على بكى ، كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي ، صحيفة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية المجلد الرابع ، عدد ١ و ٢ سنة ١٣٧٥ / ١٩٥٦ ، ص ٥٩ - ٦١  
(٢) عن مقدمة كتاب اميل امار المثار إليه آخفاً ، ( ص ٦ من المقدمة ) وقد اعتمد هو على :

Elisée Reclus, *L'Afrique Septentrionale*. 2<sup>e</sup> partie, pp. 313-317.

وقد ذكر أن رينيه باسبه في بحث سنشير إليه يكتب اسم القرية والجبل ونشريش أو ونشريس أو ورنسيس أو ورنيس . وأضاف أن لاميير يقول إن معنى هذا اللفظ البربرى : ليس هناك أعلى من ذلك rien de plus haut .

أن المادة عنه متوافرة ، ولكن هذه التراجم كلها متشابهة ولهذا فسنجزي منها بما كتبه أحمد بابا التبيكتي في « نيل الابتهاج » ، فهي تفي في التعريف به ، قال : العالم العلامة ، حامل لواء المذهب ( المالكي ) على رأس المائة التاسعة ( كذا ) أخذ عن شيوخ بلده تلمسان كالإمام أبي الفضل قاسم العقباني وولده القاضي العالم أبي سالم العقباني وحفيده الإمام العلامة محمد بن أحمد بن قاسم العقباني والإمام محمد بن العباس والعالم أبي عبد الله الجلاب والعالم الخطيب الصالح ابن مرزوق الكفيف والفرابي والمرى وغيرهم ، ثم حصلت له كائنة من جهة السلطان في أول محرم عام أربع وسبعين وثمانمائة ، فأنهت داره ، وفر إلى مدينة فاس ، فاستوطنها . قال أحمد المنجور في فهرسته : وأكب على تدريس المدونة وفرعى ( كذا وصحتها فروغ ) ابن الحاجب : وكان مشاركاً في فنون العلم ، إلا أنه لما لازم تدريس الفقه يقول من لا يعرفه أنه لا يعرف غيره ، وكان فصيح اللسان والقلم ، حتى كان بعض من يحضره يقول : لو حضر سيبويه لأخذ النحو من فيه ، وتخرج به جماعة من الفقهاء ، كالفقيه أبي عباد ابن مليح اللطفي . قرأ عليه ابن الحاجب والشيخ المتفنن الأستاذ أبي زكريا السوسى والفقيه المحدث محمد بن عبد الجبار الوردغيري والفقيه عبد السمیع المصمودي والفقيه العلامة محمد بن الغرديسي التغلبي . وبخزانة هذا الرجل انتفع لاحتوائها على تصانيف الفنون ، وبها استعان في تصنيف كتابه « المعيار » سيما فتاوى فاس والأندلس ، فانما تيسرت له من هذه الخزانة ، وأخذ عنه ولده عبد الواحد أيضاً . قلت : أما فتاوى افريقية وتلمسان فاعتمد في ذلك على نوازل البرزلي والمازري فيما يظهر لمن طالعهما . وله تأليف كثيرة منها « المعيار المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب » في ستة أسفار ، جمع فأوعى ، وحصل فوعى ، وتعليق على ابن الحاجب الفروعى في ثلاثة أسفار ، ووقفت على بعضها ، « وعُنْيَةُ المعاصر والتالى على وثائق الفشتالى » ، و « كتاب القواعد في الفقه » صغير محرر ، ووثائقه المسماة « الفائق في أحكام الوثائق »

ولم يكمل ، وتأليف له فى الفروق فى مسائل الفقه ، وقفت عليه ، وغيرها ،  
توفى عام أربع عشرة وتسعمائة ، وفى هذه السنة استولى الفرنج على مدينة وهران ،  
فك الله أسرها ، وعمره نحو ثمانين سنة . أخبرنا بذلك صاحبنا الشيخ المسن  
مفتى فاس محمد بن قاسم القصار الفاسى . زادنى بعض أصحابنا أن وفاته يوم  
الثلاثاء موفى عشرين من صفر ، وأنجب ولده عبد الواحد وسأئى فى حرف  
العين <sup>(١)</sup> .

وإذا نحن تأملنا هذه الترجمة على ضوء نص الفتوى التى نشرها ، أخذنا  
صورة عن مستوى العلم ونوعه فى المغرب الأقصى خلال القرن التاسع الهجرى ،  
وتبيننا أن العلم وقف إذ ذاك عند مستوى الجمع والحفظ والتكرار ولا زيادة ، كما  
كان الحال فى المشرق إذ ذاك ، وقد ذهبت مع أمس الدابر أيام العلماء المجتهدين  
المبتكرين ، ولم تعد فى دوائر العلماء هذه الشخصيات الجليلة العاصرة التى جعلت  
للفقه فى المغرب والأندلس دولة تضارع دول السلاطين ، ذهبت أيام فقهاء القرون  
الأولى وانتهى الابتكار فى التأليف والتفكير عند أبى بكر بن العربى ، ولم يعد  
أمامنا إلا فروعيون مقلدون أو مصنفون جماعون يأخذون من هنا ويضمون هنا  
ويقيسون نوازل أيامهم على سوابق وقعت فى القرون الأولى ، ويخطئون فى  
القياس أو يمتسفون ، ويلقون الأحكام جزافاً دون نظر إلى ظرف طارىء أو  
حال متغيرة ، ويقنعون بأقرب الموارد دون تكلف عناء دراسة الأحوال الراهنة  
والتبصر فيما يحيط بهم وما ينبغى له ، أو تنبّه إلى ما يمكن وما لا يمكن ،  
وما يصلح وما لا يصلح ، هذا والشرعة بين أيديهم سمحاء وباب الفكر ذو  
سعة . فهذا الشيخ الذى تصدى لابتداء رأى فى مصير المسلمين المتخلفين فى  
الأندلس لم يكلف نفسه ، عند ما جلس يكتب هذه الفتوى ، عناء البحث

(١) أبو العباس أحمد بن عمر بن محمد أقيت المعروف بابا التنبكى : « نيل الابتهاج  
بتطريز الديباج » على هامش الديباج للذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب ( القاهرة ١٣٥١ )

عن أحوال من يفتى فيهم وتقصى أخبارهم وتعرف الأسباب التي تضطرم إلى البقاء في الأندلس وتحول بينهم وبين الهجرة إلى المغرب ، ولم يذكر أنهم ، أولاً وقبل كل شيء بشرٌ ضعفاء ، عسير عليهم مغادرة الأوطان ومعاهد الحياة الطويلة التي تقلب فيها الآباء والأجداد قروناً متطاولة ، يسيرٌ على نفوسهم الرضى بعمود تعطى لهم ووعود تصدر إليهم من ملوك وأسراء ، على أمل فرج الله الذي لا ينسى عباده . وهو عند ما أراد أن يضرب مثلاً لما يمكن أن يصيب السلم المتخلف في بلاد النصرانية من الأذى في أهله ذهب يلتبس مثلاً من القرن الخامس الهجري ، وهو حادث ككنة المعتمد بن عباد ، بينما منات الحوادث الماثلة تقع أمام عينيه ، فقد كانت كارثة الأندلس على أيامه قد وصلت إلى ذروتها ، وأصبحت وكأنها طوفان مفرق يطغى كل يوم على ناحية ، ويقذف إلى المغرب بحطام الناجين منات وآفاقاً ، وكل منهم يحمل من الأخبار والتفاصيل والبراهين أضعاف ما تحمل قصة زوج ابن المعتمد ، وهي في ذاتها قصة لا تصلح مثلاً ، إذ أنها تتعلق بامرأة ضعيفة الإيمان بطبعها ، قتل المرابطون زوجها ثم استولوا على ديارها ، فسلأ قلبها الحقد وارتمت بين أيدي خصوم المرابطين في السياسة والدين ، وهذا أمر من الممكن حدوثه في كل حين ، ولكن شيخنا يحفظ ولا ينظر ، ويقسو على إخوان لنا في الدين وضعفهم صروف الأيام بين حجري رحي تطحن ولا ترحم .

ثم إنه يقول إن دخول بعض المسلمين تحت حكم النصارى أمر لم يعرفه المسلمون إلا في القرن الخامس الهجري بعد استيلاء النرمانيين على صقلية : « ولم تحدث على ما قيل إلا بعد مضي مئتين من السنين وبعد انقراض أئمة الأمصار المجتهدين ، فلذلك لا شك لم يتعرض لأحكامها الفقهية أحد منهم » وهذا كلام يدل على علم قليل جداً بتاريخ الإسلام ، وهذا الإهمال للتاريخ لم يقتصر على علماء ذلك العصر في المغرب بل يشمل علماء المشرق أيضاً ، ففي أوائل



القرن التاسع وفي فاتحة « إمتاع الأسماع » شكّا تقي الدين المقرئ من جهل معاصريه من الفقهاء بالتاريخ عامة وبسيرة نبيهم صلوات الله عليه بصفة خاصة ، ولهذا تكلف كتابة السيرة لهم .

ففي أثناء الصراع الطويل بين الاسلام والنصرانية في المشرق وحوض البحر الأبيض والمغرب لم يخل الأمر بين حين وحين من أن تقع بعض بلاد الاسلام في أيدي غير المسلمين ، ففي أيام المهدي العباسي استولى الروم على « الحديثة » وحكموها أعواماً حتى استردها المسلمون أيام المهدي<sup>(١)</sup> وفي سنة ١٨٣/٧٩٩ أنشأ حكم الرشيد غزاة الخزر أرض الاسلام من « باب الأبواب » فأوقعوا بالمسلمين وأهل الذمة وسبوا أكثر من مائة ألف رأس ، وانتهكوا أمراً عظيماً لم يسمع بمثله في الأرض<sup>(٢)</sup> « وفي سنة ٣٤٩/٩٦٥ استولى نفقور فوكاس على كريت ، وفي السنة التالية استولى على عين زرب ومرعش ، وفي سنة ٣٥٣/٩٦٥ أخذ « قالي قلا » وجزءاً من صقلية ، وفي سنة ٣٥٨/٩٦٩ قام بحملة مخربة على الشام وأوغل فيها واستولى على شيزر وحماه وحمص واقترب من طرابلس وأحرق جباله واللاذقية ، واستولى قواده في آخر ذلك العام على انطاكية ، وتلا ذلك وقوع حلب في أيديهم ، فأما انطاكية فقد ضمت إلى دولة الروم بمن فيها من المسلمين ، وأما حلب فأصبحت ولاية خاضعة لسلطانهم معاهدة لهم . وفي عام ٣٦٣/٩٧٤ استولى يوحنا الشمشق Jean Tzimiscès إمبراطور الروم على نصيبين ، وبسط سلطانه على الموصل ، وفي العام التالي استولى على بعلبك وأخذ الجزيرة من دمشق ثم عاث في نواحي الجليل وطبرية والناصره حتى وصل إلى قيصرية على شاطئ البحر<sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك كثير .

(١) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، طبعة المطبعة النورية بالقاهرة ، ٧٦/٥ - ٧٧

(٢) انظر ابن الأثير ، حوادث سنة ٣٤٨ وما يليها ، ج ٥ ص ٣٥٥ وما يليها و Schlumberger, *Un Empereur Byzantin, Nicéphore Phocas*. Chap. VIII et X.

(٣) ابن الأثير ، الكامل ، ١٠٨/٥

فالمسألة إذن قديمة ترجع إلى النصف الثاني من القرن الهجري الثاني ، وهي نتيجة طبيعية لحالة الحرب الدائمة بين الاسلام والنصرانية على طول العصور الوسطى وعرضها ، بل ترجع إلى أواخر أيام مالك بن أنس نفسه ( توفي مالك ١٧٩/٧٩٥ ) وعاصر دوراً من أدوارها أقطاب المالكية الأول من أمثال عبد الرحمن ابن القاسم وأشهب بن عبد العزيز وسحنون عبد السلام بن سعيد ، وهم أصحاب أجل المدونات في شرح موطأ مالك والتفريع عليه ، هذا فضلاً عن قدم المشكلة في الأندلس من أول أيامه بل قبل قيام الدولة الأموية ، فهي إذن ليست بالنازلة التي طرأت بعد « انقراض أئمة الأمصار المجتهدين » ، وإذا كان هناك محل للاستشهاد والقياس فموضعه فيما كتب هؤلاء الأئمة الذين ذكرناهم وأضرابهم في أبواب الجهاد وهي كثيرة ، ولا معنى للقياس المقتل على هجرة المسلمين الأول إلى الحبشة ثم هجرتهم إلى يثرب على أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أدرك الشيخ الونشريشي عصر القياس في هذه الحالة ، ومضى يتكلف التقريب بين الأمرين على غير طائل . وأغرب ما في كلامه احتجاجه بهجرة المسلمين إلى الحبشة ، مع أنها كانت إلى بلد نصراني يحكمه ملك نصراني ، ليأمنوا في ظله ورعايته !

#### ج - المشكلة

وبعد ، فإن المسألة فيما يبدو كانت أعسر على اجتهد فقهاء ذلك الزمان ، وقد عبر عن ذلك أبو بكر بن العربي بعبارة أوردها الونشريشي في نصه لا تخلو من تهكم حقيق بهذا الفقيه الذي عرّف بإنكاره لاسراف المالكيين في التقليد وبميله إلى آراء الأشعريين . قال : « وهذه المسألة خراسانية عظيمة لم تبلغها المالكية ولا عرفها الأئمة العراقية ، فكيف بالمقلدة المالكية ! » .

والواقع أنها مشكلة بالغة العسر : مشكلة بقاء جماعات إسلامية منقطعة تماماً عن بلاد الإسلام ، داخل بلاد نصرانية . فأما أهل المشرق ، ما بين مسلمين

ونصارى فلم يعتبروها مشكلة ، إذ لم يكن غريباً عنهم خضوع النصارى للمسلمين أو المسلمين للنصارى ، وقد جرت عادة الحيين على أن تعيش الجماعة المغلوبة في حكم الغالب في حدود وقيود لا تبلغ مبلغ القضاء على الدين أو اللغة أو الشخصية ، وصاحبُ الفصل في ذلك هو التشريع الإسلامى ، الذى وضع من أول الأمر نظاماً عادلاً لأهل الذمة أمنوا به على عقائدهم وشخصيتهم من الضياع ، وقد جرى جيرانهم الروم على آثارهم ، فصار من يقع من المسلمين تحت سلطانهم يعتبر ذمياً من وجهة نظرم ، يخضع لقيود ويؤدى أموالاً ولكنه لا يخشى على عقيدته الضياع إذا هو أحب أن يستمسك بها ، وقد تعارف الحيان على ذلك ، وعاش النصارى فى أرض المسلمين ، والمسلمون فى أرض النصارى ، وتكفلت حوادث الأيام وضرورات العيش بإكمال ما فات المشرعين<sup>(١)</sup>.

أما فى الأندلس فقد أخذ الأمر بعد سقوط غرناطة مباشرة اتجاهاً غريباً محزناً ، فلقد عاش النصارى فى ذمة المسلمين فى الأندلس قروناً متطاولة ، وشاركوا جيرانهم المسلمين مر الحياة وحلوها ، ولم يتعرض أحد منهم إلى إجبار على ترك عقيدة أو تقاليد ، إلا إذا شاء ذلك مختاراً ، فلما تغيرت الأحوال وبدأ النصارى يتغلبون على بلاد المسلمين أخذت المسألة وجهة أخرى ، وتجلى شيئاً فشيئاً أن النصارى الإسبانية لا تقبل مزاحمة فيما دان لها من بلاد : بدأ الأمر فى صورة اتجاه ثم صار عقيدة ثم أصبح ، بعد سقوط غرناطة بقليل ، سياسة تنفذ ببالغ العنف والقسوة .

واكى نكون مدققين ينبغى أن نقرر أن المأساة لم تبدأ من أول يوم استولى فيه النصارى على بلد من بلاد الأندلس الإسلامى ، بل هى لم تظهر يوم خطا ألفونسو السادس ملك قشتالة وليون خطوته الحاسمة التى قررت مصير الأندلس الإسلامى باستيلائه على إمارة طليطلة عام ٤٧٨ / ١٠٨٥ ، فإن سقوط طليطلة

وتوابعها ، وإن كان قد روع مسلمى شبه الجزيرة روعاً شديداً ، إلا أنه لم يفرغهم على مصير إخوانهم كسلمين ، فإن الاستيلاء على طليطلة تم في صورة سلمية وكأنه قد دبر بليل نتيجة خيانة أمير مسلم عاجز ابتلى به المسلمون في طليطلة أولاً ثم في بلنسية بعد ذلك ، هو القادر بن ذى النون<sup>(١)</sup> ، وحل الملك النصرانى محل الأمير المسلم في هدوء يبعث على العجب ، وقد ربح المسلمون لذلك روعاً شديداً ، ولكن مخاوفهم كانت من النتائج السياسية للحادث ، ولم ينزعج أحد على مصير المسلمين الذين صاروا تحت طاعة ألفونسو ملك قشتالة وليون ، ولم يتحرك أحد من الفقهاء للكتابة في الموضوع ، ولا يعلل هذا على أحسن الفروض إلا بأنهم لم يتخوفوا على مصير إخوانهم في الدين ، أو صبروا على أمل خلاصهم القريب .

(١) دخل ألفونسو السادس طليطلة في العاشر من المحرم ٤٧٨/٦ مايو ١٠٨٥ بعد حصار قصير لم يخسر فيه شيئاً ، ويقال إن ملوك الطوائف الآخرين كانوا يقدمون لجيشه المؤت حتى يستمر في حصار إخوانهم ( انظر الذخيرة لابن بسام ، طبعة كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٤٥ ، القسم الرابع ، المجلد الأول ص ١٢٧ وما بعدها ) ولم يقتصر الأمر على سقوط مدينة طليطلة ، بل سقطت معها توابعها ، وهي مدن وأراض كثيرة تبلغ مساحتها ربع مساحة الأندلس الإسلامى إذ ذاك ، فقد سقطت منها أو نتيجة لسقوطها طليطلة وماقده والقهمين ومجريط وطلنكة ووادي الحجاره وكركي ومورة وأقلبيش والمدور واليط ومدينة سالم وأبله وشقوية وفورية وأوسما وغيرها كثير . انظر بيانها في مدونة بلاى Chronicon Pelagii II في España Sagrada XIV p. 488 وجاء ذكرها كذلك في Prim. Cron. Gen. وقد ذكر ابن الكردبوس في « كتاب الاكتفاء » أنه سقط بقوطها ثمانون منبراً ( انظر Loc. de Abbadidis II p. 19 ) . وقد دخل ألفونسو البلد على أمان مؤكداً إعطاه لأهل البلد بضمان حريتهم وسلامة دينهم ومساكنهم وخاصة المسجد الجامع . ولكنه لم يكذب يتمكن من البلد حتى بدأ رجال الدين المرافقون له يحفزونه على إختار القمة ( كما حدث بعد سقوط غرناطة ) وعلى رأسهم برناردو رئيس أساقفة سهاجون ، الذى أصبح فيما بعد أسقف طليطلة ، فبدأ بتغيير المسجد الجامع إلى كنيسة في التمر التالى لدخوله أى في ربيع الأول ٤٧٨ / يوليو ١٠٨٥ . وقد كانت النتيجة المباشرة لسقوطها على المرابطين وخوضهم معركة الزلاقة (1085) Cf. Lévi-Provençal, *Alphonse VI et la Prise de Tolède* dans: *Islam d'Occident* (Paris 1948) pp. 110—135.

والترجمة العربية لهذا الكتاب بعنوان : الاسلام في المغرب والأندلس ، قام بها محمود عبد العزيز سالم ومحمد صلاح الدين حلى وراجعها لطفي عبد البديع ( القاهرة ١٩٥١ ) ص ١١٩ — ١٦٤

د - المدجنون

ومن الواضح أن مسلمي طليطلة وتوابها لم يكونوا أول مسلمين أندلسيين ينتقلون من أرض الإسلام إلى أرض النصرانية ، فقد كان المد والجزر متصلين من أول الأمر كما ذكرنا . فاما النصراني الذين كانوا يصيرون إلى أرض المسلمين فكانوا يعتبرون أهل ذمة أو معاهدين لم حقوق وعليهم واجبات مقررة في الشريعة ، فإذا استعربوا لساناً وأسلوب حياة واندمجوا في حياة الأندلس الإسلامى سمّاهم إخوانهم « المستعربين » وهي تسمية بدأت على ألسن الناس ولم تأخذ مكانها في النصوص إلا بعد زمن ، فاستعملها كتاب النصراني الذين ألفوا بالعربية في الكلام عن أنفسهم وإخوانهم ، وعن طريق هؤلاء انتقلت إلى كتاب النصراني الذين كانوا يكتبون باللاتينية في بلاد المسلمين ، ثم أخذها أصحاب المدونات النصرانية الذين كانوا يكتبون في بلاد النصرانية الإسبانية ، ثم استعملت في الوثائق النصرانية اللاتينية والإسبانية ، وعم استعمالها بعد ذلك <sup>(١)</sup> .

أما المسلمون الذين كانوا يدخلون تحت سلطان أمير مسيحي ، فليس لدينا نبأ عما كان يطلق عليهم بالعربية في الأعصر الأولى ، وأما الوثائق النصرانية الرسمية والكتابات الكنسية قسميهم الماوري Mauri أى أهل الشمال الإفريقي الأوسط والغربي ، فقد كان هذه التسمية تطلق عند الرومان على أهل هذه النواحي ، ومنها جاء لفظ Mauretania ( مرطانية عند المسلمين ) . أى بلاد الماوري ، وقد يسمون ماورى باتسى Mauri Paci أى الماوري المستأمنين أو المسلمين ، وإذا تتبعنا تطور معنى لفظ Mauri وما يقابله في الإسبانية — وهو Moro — حتى صار في مقابل عربي أو « مسلم » كانت ترجمة هذا المصطلح الأخير : المسلمين أو العرب المستأمنين أو المسلمين . ثم ظهرت في النصوص استعمالات مثل Moros del Rey ( = مساهو أو عرب الملك ) و Vasallos

(١) بحثنا تطور هذا المصطلح في كتابنا « فجر الأندلس » وهو يطبع حالياً بالقاهرة .

Moros ( = المسلمون أو العرب التابعون ) ، بل أطلق الإسبان لفظ مورو على المسلمين الأندلسيين عامة ، فقالوا : ad terras de Moros ( عند بلاد المسلمين أو العرب ) أو in terra de Mauros ( في أرض المسلمين أو العرب ) و en terres de Moros ولها نفس المعنى السابق .

وفي نواحي نَبْرَة وأرغون استعمل لفظ Sarraceno في الكلام عن خضع لأمراء هذه النواحي من المسلمين ، وهي الصورة الدارجة التي صار إليه لفظ Sarracenus اللاتيني ، وقد استعمل هذا اللفظ بذلك المعنى في كل الوثائق التي صدرت عن دواوين ألفونسو الثاني ( ملك أرغون ١١٦٢ - ١١٩٦ ) وخايمه الأول ( ملك أرغون وميورقة ١٢٠٨ - ١٢٧٦ ) وبدره الثالث ( ملك أرغون ١٢٧٦ - ١٢٨٥ ) وخايمه الثاني ( ملك ميورقة ١٢٤٣ - ١٣١١ ) ثم ملك مونبليه وميورقة ١٢٧٨ - ١٣١١ ) ، ثم حل لفظ مورو محل ساراسينو وأصبح التسمية العامة لمسلمي الأندلس والمغرب ، وربما استعمله بعضهم لمسلمي المشرق أيضاً<sup>(١)</sup>.

أما لفظ مُدَجِّن فتاريخه غامض حتى الآن ، ويبدو أنه استعمال دارج جرت به ألسنة المسلمين في تسمية إخوانهم الذين بقوا في بلادهم بعد استيلاء النصارى عليها ، وهو مشتق من دَجَّنَ أى أقام خاضعاً ، وكما انتقل لفظ « مستعرب » من ألسنة الناس إلى كتابات النصارى الذين أقاموا في بلاد المسلمين وكتبوا بالعربية ، ثم إلى كتابات النصارى في بلادهم ، فكذلك حدث للفظ دجن ، غير أنه تحرف على ألسن الإسبان في بعض الأحيان إلى دَجَل ودجر ، وصار الموصوف به يسمى مدجَّل في أحيان قليلة ومُدَجَّر في معظم الأحيان ، وعلى هذه الصورة انتقل إلى الإسبانية الدارجة فقللوا Mudejar ، واختفى أصله باختفاء اللغة العربية من ألسن المسلمين الذين تطاولت بهم السنوات في أرض النصارى ، ولكن معناه

(١) Isidro de las Cagigas, *Los Mudejares*, tomo I (Madrid 1948) p. 59-61.

وللمراجع المطاعة هناك .

ظل واضحاً ، ففي القاموس المسمى *Vocabulista in Arabico* ، وقد ألف في شرق الأندلس في القرن الثالث عشر بترجم لفظ *Mudejar* بـ *Tributarius* أى مُعاهد ، مما يدل على أن أولئك المسلمين الذين دجنوا كانوا يعتبرون معاهدين ، وقد ذهب إيسدرو دي لاس كاخيخاس إلى أن اللفظ لا بد أن يكون قد استعمل أولاً في أرغون ، فهو على هذا من استعمالات يمنية النثر الأعلى ، ثم شاع استعماله بعد ذلك ، وأصبح يطلق على عامة المسلمين الذين يبقون في بلادهم بعد استيلاء النصراني عليها ، وهو سابق على لفظ الموريسكيين *Moriscos* الذي استعمل في أول الأمر في القرن الخامس عشر أثناء الصراع الأخير بين النصرانية ومملكة غرناطة للدلالة على من كان يدخل في طاعة ملوك النصرانية من أهل نواحي مملكة غرناطة ، ثم أطلق على مسلمي غرناطة أجمعين عند ما سقطت في أيدي ملكي قشتالة وليون ، ثم حل محل لفظ « مودينجار » خلال القرن السادس عشر في الدلالة على من بقى من العرب في الأندلس سواء منهم من بقى على دينه ومن تنصر وسواء أكان معاهداً حراً ، وهو الوضع الأول لأهل غرناطة ، أو خاضعاً للسلطان المسيحي مباشرة ، وهو حال بقية الجماعات الإسلامية القليلة التي قضى عليها التحقيق في عنف وقسوة<sup>(١)</sup> .

(١) نفس المصدر ص ٥٨ — ٥٩

F. Fernández y Gonzalez, *Estado Social y político de los Mudejares de Castilla* (Madrid 1866) p. 3 sqq.

وانظر أيضاً الاستدراك الهام ص ٤٥٣

وقد ذهب بعضهم إلى أن لفظ *Mudejar* جاء من اللفظ العربي مداخل بمعنى داخل تحت حكم النصراني ، جاء في الحلة السبئية لابن الأبار « . . . وعاد إلى غلب وكان يجالس ابن قسي في ولايته عليها من قبل الموحدين إلى أن خلع وعذتهم والبلغ من طاعتهم وداخل النصراني » وجاء في تاريخ ابن خلدون : « . . . وفي ثاني جمادى عقد طلحة بن يحيى بن علي وكان بعد مداخله النصراني . . . » (انظر فرناندث جنتالده ، المرجع السابق ص ٤) ، بل ذهب آخرون إلى أن أصل اللفظ : دجل بمعنى كذب وادعى والاسم مدجل ، أو دجر بمعنى صغر وضعف ، وكلها تعليلات لا تقوم على أساس قال بها فمر من لم يعرفوا المراجع العربية معرفة جيدة مثل :

A. Circourt, *Histoire des Mores Mudejares*, I, 92, III, 307 et note.

غير أن المسلمين في المغرب والأندلس لم يعرفوا في الكلام عن أوائك المسلمين إلا لفظ المدجنين أو أهل الدجن أو الدَّجَن فقط ، سواء أكانوا يسمون موزيخاريس أو موريسكوس ، وقد يسمون أهل الذمة أو الذمة أو المسلمين الذميين كما نرى في الوثيقة التي ننشرها .

قلنا إن حال المدجنين لم يكن سيئاً من أول الأمر ، بل لم يسؤ حالهم بعد سقوط طليطالة سنة ١٠٨٥/٤٧٦ ، ويبدو أنه كان هناك اتجاه إلى إقرارهم على عقيدتهم دون التعرض لهم فيها ، وقد سمي ألفونسو السادس الذي استولى على طليطالة نفسه « بالامبراطور ذي الملتين<sup>(١)</sup> » ، وهذا فيما يبدو هو الذي طأن بقية المسلمين على مصير إخوانهم ، فلم ينزعجوا ولم يتحرك قهواء الأندلس لدراسة الموضوع ، غير أن الوضع تغير بعد موقعة الزلاقة ١٠٨٧/٤٧٨ وما تلاها من صراع صريح بين الإسلام والنصرانية على مصير الأندلس ، وهو صراع عولت فيه بقية الأندلس الإسلامي على عون إخوانهم من أهل المغرب ، واستنجد فيه ملوك اسبانيا بإخوانهم نصارى غالة وبالباوية ، وتدخل رجال الدين ما بين قساوسة ورهبان إسبان ورهبان كلونيين ومندوبين بابويين ، وهؤلاء جميعاً هم الذين حولوا الصراع إلى حرب صليبية ، وبدأت المجازر والمذابح ، وتحول الأمر إلى حرب إفناء ، وفي غمار هذه الحرب الطويلة فقد المادجنون حقوقهم وضماناتهم ، واجتهد رجال الدين في التآليب عليهم وإفساد أمرهم ، ف تعرضوا لشتى صنوف الأذى وتنصر منهم مجبراً من تنصر وهاجر من هاجر وقتل من قتل ، ولم تبق منهم عند سقوط غرناطة إلا جماعات كبيرة محصورة في نواحي الثغر الأعلى وفي بلنسية

(١) انظر قول ابن الكردبوس في كتابه « الاكفاء » : وتسمى بالامبراطور ، وهو بلفظهم أمير المؤمنين ، وجعل يكتبه في كتبه الصادرة عنه : « من الامبراطور ذي الملتين » عند دوزي Loci de Abbadidis ج ٢ ص ٢٠ . ويبدو أن هذا اللقب هو الترجمة العربية التي اختارها ألفونسو السادس — وكان يعرف العربية — في مقابل اللقب الرسمي الذي اختاره لنفسه وهو :

Impertar totius Hispaniae.

Cf: Menéndez Pidal, *La España del Cid* (4ª edición, Madrid 1947) p. 321.



وقرطبة واشبيلية ،أبله وشقوبية وبمض المدن الأخرى ،وجاعات صغيرة في كل بلد وناحية إسبانية تقريباً<sup>(٢)</sup> .

وكما يحدث عادة ،كان أول الناس هجرة الأغنياء والأعيان والرؤساء ورجال الدين فضوا مخلفين وراءهم الضعاف من الزراع والعمال وأهل المدن ، أى أن الجماعات الخلفة أصبحت شيئاً فشيئاً من غير قيادة ، لا تجد من يحفظ وحدتها أو يوجهها في دين أو سياسة ، وتعرضت بذلك للانحلال والزوال ، ولو أقام الرؤساء والأعيان ونقباء أهل المهن وشيوخ الدين لما انحل أمر هذه الجماعات ولكن لما شأن آخر ، شأنها في ذلك شأن المستعربين ، فقد أقام معهم ، تحت ذمة الإسلام ، أغنياؤهم ورؤساؤهم وقساوستهم ، فظلت لجماعاتهم شخصيتها وإن قلت أعدادها ، وظل فيها دائماً من يتكلم باسمها ويخاطب رجال الدولة في شأنها ، فلم تتلاش أبداً ، وربما عجزى معظم ما أصاب المدجنين إلى تخلى رؤسائهم ورجال دينهم عنهم ، وسنرى في الضميمة التي أتينا بها ذيلًا على فتوى الونشريشى مسئولية الشيوخ واضحة ، إذ لم يكنهم أن يفروا بأنفسهم مخلفين أهل دينهم ، بل حرموا البقاء على من أراده من الرؤساء . وطلبوا إليهم الهجرة ، ومعنى ذلك ترك الضعفاء وحدهم يفعل العدو بهم ما يريد .

وشيثاً فشيئاً نجد أعداد هذه الجماعات من المدجنين تقل ومستواهم يهبط

(١) أورد فرناندث جندالد ذيلًا على كتابه الآف الذكر عن المدجنين مجموعة من الوثائق اللاتينية والعربية والإسبانية تعطي صورة عن تطور الوضع الاجتماعي للمدجنين في حكم النصارى ابتداء من القرن الحادى عشر ، وق رأينا أنه لا يستطاع التأريخ للمدجنين والموريكيين دون قراءة هذه الوثائق وتحليلها واستخراج ما فيها ( وهو ما فعله فرناندث جوندالد ) وخاصة الوثيقة رقم ١٠ ( س ٣٠٦ ) ومى قرار مجلس الأتران برئاسة البابا اسكندر الثالث سنة ١١٨٠ بخصوص حرمان اليهود والمسلمين من بعض الحقوق ، والوثيقة رقم ١١ ( سنة ١١٩٩ ) بخصوص حرمان النصارى الذين يخالفون هذه التعليمات ويعامون المسلمين من بركة الكنيسة ، ورقم ١٢ ( سنة ١٥١٥ ) ومى قرار مجلس الأتران برئاسة البابا انوسنت الثالث بخصوص إلزام اليهود والمسلمين بلباس خاصة يفرقهم عن المسيحيين ، وكل ما بعد ذلك من الوثائق عظم الأهمية

بتوالى الأجيال وانقطاع الصلة بمواطن العروبة والاسلام ، فنجدهم يفقدون لغتهم قليلا قليلا ، ولا يحتفظون منها إلا برسم الحروف العربية ، يكتب بها القادرون على الكتابة منهم ما يريد كتابته من عقود ووثائق ، وربما كتبوا كتباً في الدين والقصاص وما إلى ذلك ، وكانوا يكتبون بها كأنها لغة سرية بينهم ، يسجلون بها ما يريدون دون أن يخشوا اطلاع أعين الرقباء على ما فيها ، وقد يكتبون بها لأنهم لا يعرفون غيرها ، ولدينا من هذه الحالات كثير .

ولقد ظلت بقايا قليلة من هذه الجماعات محتفظة — رغم القيود والارهاب — بدينها وحروف لغتها العربية حتى أواخر القرن السادس عشر الميلادى ، وربما السابع عشر ، ونجم من بينها رغم كل شئ رؤساء على جانب كبير من الشهامة وكرم الأرومة وثبات الدين ، بل ظهر فيهم شعراء وكتاب عثروا على آثار بعضهم ، مما فصلنا أمره في كتاب « تاريخ الفكر الأندلسى » ، فلو انطبق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القابض على دينه كالقابض على الجمر » لصدق عن هؤلاء دون غيرهم ، وهؤلاء هم الذين يصفهم الشيخ الونشريشى بالكفر والعصيان ويفتى في أمر إيمانهم وهو متبجح في داره في فاس<sup>(١)</sup> .

وقد فاتته أن ضعفاء الناس أكثر من الأقوياء ، وأن العاجزين عن الرحلة والمهجرة هم الغالبية العظمى ، وأن الهجرة لم تكن إذ ذاك رحلة هينة تتوقف على رغبة المسلم الذى وقع فى ذلك المأزق ، بل كانت أمراً عسيراً كل العسر حافلاً بالصعوبات والمخاطر والمكاره ، إذ كان لا بد للعازم عليها أن يؤدى قدرأ من المال ذهباً حتى تأذن له السلطات فى الانتقال ، وكانت الطرقات مخوفة لا يأمن المهاجر على نفسه فيها ، وهو إذا انسلخ عن موطنه وسار فى الطرقات الموحشة لم يأمن أن يسطو عليه من يلقاه ويقتله أو يأسره ويبيعه بيع الرقيق ، وكان البحر

(١) انظر : أنجل جنزالد بالنيا ، تاريخ الفكر الأندلسى ، نقله إلى العربية حسين مؤنس (القاهرة ١٩٥٥) ص ٥٠٧ وما يليها .

نفسه مخوفاً لا تأمن فيه صفار السفن ، وهى التى يستطيع أولئك المهاجرون الركوب فيها ، وكان رجال الدولة فى المرافىء لا يطلقونه حتى يدفع لهم مالا ، فإذا كتبت له السلامة والوصول إلى العدو المغربية لم يجد من يرحب به أو يفتح له باب الرزق ، كما نرى من شكوى بعضهم فى السؤال الذى أجاب عنه الشيخ الونشريشى بهذه الفتوى . وأخيراً وليس آخراً ، فالوطن عزيز ومفارقة الديار عسيرة ، ولقد أنصفهم فرناندث جنزالد عند ما شبههم بملاح يحتمل أقسى أحوال البحر دون أن يغادر سفينته<sup>(١)</sup> .

غابت كل هذه النواحي الإنسانية عن صاحب الفتوى ، وفاته أيضاً أنه كان عليه وعلى أصحابه الشيوخ ، قبل أن يصدر هذه الفتوى ، أن يفعل شيئاً لاستنقاذ أولئك الناس ، كأن يهود بشىء من ماله ويتصدى لجمع المال لاستنقاذهم ، فقد كانت الهجرة فى ذلك الوقت مسألة مال ، وفاته أن ينهض أو يبحث غيره على النهوض لاستقبال أولئك الماسكين وتيسير أمر مقامهم ومعاشهم فى بلد المغرب ، وذلك أبسط ما كان يتوقع ، وقد فعله فقيه من طراز آخر هو أبو عبد الله محمد بن على بن عمر التيمى المعروف بالمازرى نسبة إلى مازره من مدن صقلية المتوفى سنة ٥٣٦ / ١٠٤١ فقد قال فى ترجمته الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب : « . . . والذى يهمنى من هذا كله هو ما يؤثر عن الإمام المازرى من أنه كان — فى تلك الأثناء — يكرم من يفد على إفريقية من مهاجرى صقلية ، فيوسع على فقيرهم ، ويساعد بالنصيحة الميسور منهم ، عطفاً على أولئك اللاجئين المصابين بفقدان الوطن ، وقد استقر منهم كثير فى أحواز المهديّة والمُنَسْتِيرِ وسوسة ، فاشترؤا الارضين لأثمارها بالفلاح ، فكان المازرى أكبر معين لهم على استقرارهم فى الوطن الجديد ، وتأنيس غربتهم » ولكن الونشريشى لم ينظر إلى هذا المثل

(١) انظر عن ذلك الكتاب القيم الذى وضعه خوليو كارو باروجا عن المورسكين ، وهو فى رأينا أدق ما كتب فى موضوعهم :  
Julio Caro Baroja, *Los Moriscos del Reino de Granada* (Madrid 1957) p. 205 sqq.

الكريم الذى ضربه ذلك العالم التونسى ، بل لم يتدبر رأيه فى موضوع الدجنيين واعذاره لهم فى المقام بأرض النصارى وتجويزه ولاية قضائهم ، وقد علق على فتوى المازرى الأستاذ ح. ح. عبد الوهاب بقوله : « ولا غرابة أن تصدر عن المازرى تلك الفتوى الفريدة من نوعها لاعذار أهل صقلية عن مهاجرة بلادهم ، وأن يظهر من الرأفة والشفقة لمن بقى منهم فيها ، وهو أعلم الناس بحالهم ، وبما كانت تكنه نفوسهم من الحسرة على مبارحة أوطانهم ، والله يفعل ما يريد <sup>(١)</sup> » .

لقد كان لفتوى الونشريشى وأمثالها أسوأ الأثر على مصير الجماعات الإسلامية الباقية فى الأندلس ، فقد حُكِمَ عليها بالكفر وهى مقيمة فى الجحيم الذى كانت تعانيه ، وما دام قهواء الإسلام قد حكموا بكفرها ، فأى شئ هو أهون عليها من أن تدخل فى النصرانية ؟ وفى هذا الدخول نجاتها على الأقل من عذاب الأرض الذى كانت تعانيه ؟ وصدق الامام أبو حامد الغزالى عند ما قال : « القلب خارج عن ولاية الفقيه » .

ولا حاجة بنا إلى تحليل الفتوى ، فهى فى خير حاجة إلى تحليل ، إنما هى فتوى تقليدية تلتص الحجاج على الترتيب من القرآن الكريم والحديث الشريف ثم من أقوال الفقهاء ، وفى أثناء ذلك تتأول وتفسر كما تريد ، وربما كان أهم ما فيها آراء الفقهاء التى حدثت فيها ، وكلها تدعو إلى التأمل والتفكير .

وقد ألحقت بهذا النص صورة فتوى أخرى للشيخ الونشريشى أيضاً فى شأن رجل من الأندلسيين التمس موافقة الفقهاء على البقاء فى الأندلس لمعاونة إخوانه الضعفاء والتكلم باسمهم عند السلطات ومداخلة الرؤساء رعاية لشئونهم ، فأجاب الونشريشى بالرفض ، وأخذ يحتج بحجج أوهمى مما اعتمد عليه فى فتواه الأولى ، وحكم على الباقيين فى الأندلس من المسلمين بالكفر والعصيان واسترسل فى ذلك ما

(١) حسن حتى عبد الوهاب ، الامام المازرى (تونس ١٩٥٥) ص ٩١

شا. (١) وهذه الفتوى واردة في « المعيار » ج ٢ ص ١٠٦ وما يليها بعد نص « أسنى المتاجر » مباشرة .

وقد وردت الفتوى مرسله في الأصل دون تقسيم أو تبويب ، وإن كان ناسخ النسخة التي طبعت على الحجر في فاس قد أضاف بعض عبارات تشبه العناوين في الهامش ( وقد أثبت هذه الهوامش كلها في التعليقات ) . ولهذا قد قسمتها إلى فقرات وجعلت الفقرات عناوين اخترت ألفاظها من كلام المؤلف نفسه ، وجعلت لهذه الفقرات أرقاماً تيسيراً للمراجعة والإشارة .

وقد استعملت الرموز التالية :

- لفظ الأصل : يشير إلى مخطوط الاسكوريال رقم ١٧٥٨  
 حرف م : يشير إلى النص كما ورد في المعيار المغرب للنشر في  
 ج ٢ ص ٩٠ - ١٠٦  
 حرف د : يشير إلى فتوى للإمام المازري أوردها النشر في فتواه  
 والشيخ ابن عثوم القيرواني في كتابه « الدكانة »  
 ونشرها الأستاذ ح. ح. عبد الوهاب في كتابه عن  
 « الإمام المازري » ( تونس ١٩٥٥ ) ص ٨٧ - ٨٩

حسين مؤنس

(١) ترجم جزء من هذه الوثيقة إيدرو دي لاس كاخيغاس في كتابه الآتق الذكر عن

المدجنين . Cf: Isidro de las Cagigas, Op. Cit, I, 68-69

بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً

كتب إلى الشيخ الفقيه المظيم الخطيب الفاضل القدوة الصالح ، البقية ،  
والجلاء الفاضلة النقية ، العدل الأَرْضِي أبو عبد الله بن قَطِيْه ، أدام الله سموه  
ورقيّه ، بما نصه :

١ - المسألة : هل تجوز إقامة المسلم في بلد غلب عليه النصارى ؟

الحمد لله وحده

جوابكم<sup>(١)</sup> ياسيدي ، رضي الله عنكم ، ومتع المسلمين بحياتكم في نازلة ،  
وهي : أن قوماً من هؤلاء الأندلسيين الذين هاجروا من الأندلس ، وتركوا  
هناك الدور والأرضين والجنات والكرامات وغير ذلك من أنواع الأصول ،  
وبذلوا زيادة على ذلك كثيراً<sup>(٢)</sup> من ناض المال<sup>(٣)</sup> ، وخرجوا من تحت حكم  
الملة الكافرة ، وزعموا أنهم فروا إلى الله سبحانه بأديانهم وأنفسهم وأهليهم  
وذرياتهم ، وما بقي بأيديهم أو أيدي بعضهم من الأموال ، واستقروا بحمد  
الله سبحانه بدار الإسلام ، تحت طاعة الله ورسوله ، وحكم الزمة المسلمة ،

(١) يريد : ما جوابكم ؟ وقد أساء ماركوس مولر فهم العبارة ، وقال إن المراد : سؤالكم .

(٢) الميعار ، ص ٩١ : وبذلوا على ذلك زيادة كبيرة .

(٣) الناض : النقص عن الأصمى الدرهم الصامت ، والناض من التساع ما تحول ورقاً وعتياً .  
وعن ابن الأعرابي : اسم الدرهم والدنانير عند أهل الحجاز الناض والنض ، وإنما يسمونه ناضاً إذا  
تحول عتياً بعد ما كان متاعاً . والنض الحاصل يقال : أخذ ما نض لك من غريمك ، وأخذ ما نض لك من  
دين أي تبسر . وكان عمر بن الخطاب يأخذ الزكاة من ناض المال أي ما كان ذهباً أو فضة عتياً أو  
ورقاً ( لسان العرب ١٠٥/٩ ) . وفي أساس البلاغة : أعطاه من ناض ماله : من صامته من الورق  
والنض ( ٤٥١/٢ ) وجاء في ملحق القواميس لدوزي : الناض هو المال المعجل ، ويستعمل أيضاً في  
مقابل السلع والأشياء يقال : « وأجرى عليه الرزق من الطعام والأدام والناض » ( مقرئ ، فتح ٢ /  
١٥٩ ) وانظر أيضاً رحلة ابن جبير ص ٣٥ . ويقال أيضاً ، دراهم ناضة و « توفي عن ثلاثة آلاف دينار  
ناضة . Supplément... II, 681 وقد استعمل لفظ الناض في الأندلس لضريبة مالية عامة تدفع قداً .

ندموا على الهجرة بعد حصولهم بدار الاسلام<sup>(١)</sup> — تسخطوا<sup>(٢)</sup> ، وزعموا أنهم وجدوا الحال عليهم ضيقة ، وأنهم لم يجدوا بدار الاسلام ، التي هي دار المغرب هذه ، صانها الله وحرس أوطانها ، ونصر سلطانها ، بالنسبة إلى التسبب في طلب أنواع المعاش على الجملة ، رفقا ولا بُسراً ولا مرتفقا ، ولا إلى التصرف في الأقطار أسناً لا يثماً ، وصرّحوا في هذا المعنى بأنواع من قبيح الكلام الدال على ضعف دينهم وعدم حجة يقينهم في معتقدهم ، وأنّ هجرتهم لم تكن لله ورسوله ، كما زعموا ، وإنما كانت لدنيا يصيبونها عاجلاً عند وصولهم ، جاريةً على وفق أهوائهم ، فلما لم يجدوها وفق أغراضهم ، صرحوا بدم دار الاسلام وشأنه ، وشمّ الذي كان السبب لهم في هذه الهجرة وسبه ، وبمدّح دار الكفر وأهله ، [٨٣ب] والندم على مفارقتها ، وربما حَفِظَ عن بعضهم أنه قال على جهة الإنكار للهجرة إلى دار الاسلام ، التي هي هذا الوطن صانه الله : « إلى ها هنا يهاجر من هنايك ؟ بل من ها هنا تجب الهجرة إلى هناك ! » وَعَنْ آخر منهم أيضاً أنه قال : إن جاز<sup>(٣)</sup> صاحب قشتالة إلى هذه النواحي نسير إليه فنطلب منه أن يردنا إلى هناك » يعنى إلى دار الكفر ، ومعاودة الدخول<sup>(٤)</sup> تحت الذمة الكافرة كيف أمكنهم .

فما الذي يلحقهم في ذلك من الإثم ونقص رتبة الدين والجرحة ؟ وهل هم به مرتكبون المعصية — التي كانوا فروا منها — إن تبادوا على ذلك ، ولم يتوبوا ولم يرجعوا إلى الله سبحانه منه ؟ وكيف بمن رجع منهم بعد الحصول في دار الإسلام إلى دار الكفر والعياذ بالله ؟

(١) على هامش الميار : ... أرض الإسلام وتمنى الرجوع إلى أرض الكفر .

(٢) الميار ص ٩١ : وسخطوا .

(٣) م : ٩١ : جاء .

(٤) م : ٩١ : معاودة للدخول .

وهل يجب على من قامت عليه منهم بالتصريح بذلك أو بمغفاه شهادة أدب أو لا ؟ حتى يُتقدم إليهم فيه بالوعظ والإنذار ، فمن تاب إلى الله سبحانه نُزِكَ ، ورجِيَ له قبول التوبة . ومن تمادى عليه أدب أو يُعرض عنهم ، ويُترك كل واحد منهم وما اختاره ؟ فمن ثبته الله في دار الاسلام راضياً ، فله نيته ، وأجره على الله سبحانه ، ومن اختار الرجوع إلى دار الكفر ، ومعاودة الذمة الكافرة ترك يذهب إلى سخط الله ، ومن ذم دار الاسلام منهم تصريحاً أو معنى ترك وما عَوَّل عليه ؟

بينوا لنا حكم الله تعالى في ذلك كله . وهل من شرط الهجرة — ألا يهاجر أحد — إلا إلى دنيا مضمونة ، يصيبها عاجلاً عند وصوله ، جارية على وفق غرضه حيث حل أبدأً من نواحي الإسلام ؟ أو ليس ذلك بشرط ، بل يجب عليهم الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام ، إلى حل أو سر ، أو وُسع أو ضيق ، أو عسر أو يسر ، بالنسبة [ ١٨٤ ] إلى أحوال الدنيا ، وإنما القصد بها سلامة الدين والأهل والولد مثلاً<sup>(١)</sup> ، والخروج من حكم الملة الكافرة إلى حكم الملة المسلمة<sup>(٢)</sup> إلى ما شاء الله من حل أو سر ، أو ضيق عيش أو وسعته ، ونحو ذلك من الأحوال الدنياوية ؟ بياناً شافياً مجزئاً<sup>(٣)</sup> مشروحاً كافياً ، يأجركم الله سبحانه ، والسلام الكريم يعتمر<sup>(٤)</sup> مقامكم العالي ، ورحمة الله تعالى وبركاته .

فأجبت بما هذا نصه :

الحمد لله تعالى وحده ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد بعده ،

(١) كذا في الأصلين .

(٢) في الهامش : أسمى التاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر .

(٣) م : مجزئاً .

(٤) كذا في الأصلين ، وربما كانت صحتها : يمتد .



٢ - الجواب : الهجرة إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة

الجواب عما سألتم عنه ، والله سبحانه ولى التوفيق بفضلته : إن الهجرة من أرض الكفر إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة<sup>(١)</sup> . وكذلك الهجرة من أرض الحرام والباطل بظلم أو فتنه .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوشك أن يكون خير مال المسلم غَنَمٌ يتبع بها شعب<sup>(٢)</sup> الجبال ومواقع القطر ، يفر بدينه من الفتن » أخرجه البخارى والموطأ وأبو داود والنسائى . وقد روى أشهب عن مالك : « لا يقيم أحد فى موضع يُفعل فيه بنير الحق » . قال فى « العارضة<sup>(٣)</sup> » : فإن قيل : فإذا لم يوجد بلد إلا كذلك ؟ قلت<sup>(٤)</sup> : يختار المرء أقلها إثماً ، مثل أن يكون البلد<sup>(٥)</sup> فيه كفر ، فبلد<sup>(٦)</sup> فيه جور خير منه ، أو بلد فيه عدل وحرام ، فبلد<sup>(٧)</sup> فيه جور وحلال خير منه للمقام ، أو بلد فيه معاصى فى حقوق الله فهو أولى<sup>(٨)</sup> من بلد فيه معاصى فى مظالم العباد . وهذا الانموذج دليل على ما رواه<sup>(٩)</sup> وقد قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه : فلان بالمدينة وفلان بمكة وفلان باليمن ، وفلان بالعراق وفلان بالشام ، امتلأت الأرض والله جوراً وظلماً<sup>(١٠)</sup> انتهى .

(١) فى مقابلة هذا السطر فى الخامس : الهجرة من أرض الكفر وأرض الظلم والفساد .

(٢) م : شنف .

(٣) الإشارة إلى عارضة الأحوذى فى شرح الترمذى ، لأبى بكر محمد بن المربى (توفى ٥٥٣ /

١١٥٨) مخطوط بمكتبة القرويين بفاس ، رقم ٥٣٦ ، ومنه نسخة فى المدينة المنورة ، الطر بمجلة جمعية المستشرقين الألمانية 90، 190 ZDMG، ( بروكلمان ، ملحق ج ١ ص ٢٦٨ و ص ٨٠٠ رقم ١٥٠ ) .

(٤) م : قلنا .

(٥) م : بلد .

(٦) م : فبلد .

(٧) م : وبلد .

(٨) يريد : أولى بالهجرة منه .

(٩) كذا فى الأصلين ، ويبدو أنه سقط بعد ذلك شئ .

(١٠) إشارة إلى قول معروف لعمرو بن عبد العزيز عن عمال خلفاء بنى أمية قبله .

٣ - لا تجوز الإقامة إلا في حالة العجز عن  
الهجرة بكل وجه الأدلة من القرآن الكريم

ولا يسقط هذه الهجرة الواجبة على هؤلاء الذين استولى الطاغية لعنة الله  
[ تعالى ] <sup>(١)</sup> على معاقلمهم وبلادهم إلا تصوُّرُ العجز عنها بكل وجه وحال ،  
لا الوطن والمال <sup>(٢)</sup> ، فإن ذلك كله مُلغى في نظر الشرع ، [ ٨٤ ب ] قال الله  
تعالى : « إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، لا يستطيعون حيلة ولا  
يهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم ، وكان الله عفواً غفوراً <sup>(٣)</sup> »  
فهذا الاستضعاف المعفوء عن اتصف به غير الاستضعاف المعتذر به <sup>(٤)</sup> في أول  
الآية وصدرها ، وهو قول الظالمى أنفسهم : « كنا مستضعفين في الأرض » ،  
فإن الله تعالى لم يقبل قولهم في الاعتذار به ، فدل على أنهم كانوا قادرين على  
الهجرة من وجه ما ، وعفا عن الاستضعاف الذي لا يُستطاع معه حيلة ولا  
يهتدى به <sup>(٥)</sup> سبيل ، بقوله : « فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم » و « عسى »  
من الله واجبه . فالمستضعف المعاقب في صدر الآية <sup>(٦)</sup> هو القادر من وجهه ،  
والمستضعف المعفوء عنه في عجزها هو العاجز من كل وجه . فإذا عجز المبطل  
بهذه الإقامة عن الفرار بدينه ، ولم يستطع سبيلاً إليه <sup>(٧)</sup> ، ولا ظهرت له حيلة

(١) هذه الكلمة غير واردة في : م .

(٢) كذا في الأصل ، وفي م : الوطن والمال . والباردة قلقة على أى حال .

(٣) النساء ، ٩٧ - ٩٨ . وهاتان الآيتان متصلتان بالآية التي قبلها وهي : « إن الذين توفاهم  
الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا فيم كنتم ، قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة  
فتهاجروا فيها ، فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً » ويكمل المعنى أيضاً الآيات التالية لها : « ومن  
يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراعياً كثيراً وسعة ، ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله  
ورسوله ، ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ، وكان الله غفوراً رحيماً » .

(٤) زيادة في م .

(٥) زيادة في م .

(٦) الأصل : في هذه الآية .

(٧) زيادة في م .

ولا قدرة عليه<sup>(١)</sup> بوجه ولا حال ، وكان بمناسبة المقعد أو المأسور ، أو كان مريضاً جداً أو ضعيفاً جداً<sup>(٢)</sup> حينئذ<sup>(٣)</sup> يرجي له العفو ، وبصير<sup>(٤)</sup> بمناسبة المكروه على التلفظ بالكفر ، ومع هذا لا بد أن تكون له نية قائمة أنه لو قدر وتمكن لهاجر ، وعزم صادق مستصحَب أنه إن ظفر بمكنة وقتاً ما<sup>(٥)</sup> فيهاجر . وأما المستطيع بأي وجه كان ، وبأي حيلة تمكنت فهو غير معذور وظالم لنفسه<sup>(٥)</sup> إن أقام ، حسبما تضمنته الآيات والأحاديث الواردة : قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة ، وقد كفروا بما جاءكم من الحق » إلى قوله : « ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل »<sup>(٦)</sup> وقال الله<sup>(٧)</sup> تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبلاً ودوا ما عنتن ، قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر ، قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون »<sup>(٨)</sup> وقال الله<sup>(٩)</sup> تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة » ، ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير<sup>(١٠)</sup> .

(١) م : ولا قدر عليها .

(٢) م : فجزءه .

(٣) م : ويكون .

(٤) الأصل : وقتاً ما وم : وقتاً ما فيها هاجر ، والأقرب إلى السياق ما أثبتناه ، على اعتبار

أن « م » أصح وإن « ها » زيادة من الناسخ سهواً .

(٥) م : نفسه .

(٦) سورة المتحة ، آية ١ ، وهذا نصها كاملاً : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة ، وقد كفروا بما جاءكم من الحق ، محرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيل وابتغاء مرضاتي ، تسرون إليهم بالمودة ، وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ، ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل » .

(٧) زيادة في م .

(٨) آل عمران : ١١٨

(٩) زيادة في م .

(١٠) آل عمران : ٢٨

[ ١٨٥ ] وقال تعالى : « ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ، وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ، ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ <sup>(١)</sup> » وقال تعالى : « بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ، الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ، أُلَيِّتُمْؤُنْ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ ، فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا » إلى قوله « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا <sup>(٢)</sup> » وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ، أُرِيدُونَ أَنْ يُجْعَلُوا اللَّهُ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا <sup>(٣)</sup> » . وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، وَمَنْ يَتَوَلَّمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُمْ مِنْهُمْ ، إِنْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ <sup>(٤)</sup> » وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ <sup>(٥)</sup> » وقال تعالى : « إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ، الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ، وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ <sup>(٦)</sup> » وقال تعالى : « إِنْ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ، قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ ، قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ ، قَالُوا : أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجَرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ، إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ، فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا <sup>(٧)</sup> » وقال تعالى :

(١) هود ١١٣

(٢) النساء ١٤٤ . ويختلف نص الاصل مع نص م في ترتيب الاستشهاد بهذه الآيات الثلاث .

(٣) المائدة ٥١

(٤) المائدة ٥٧ — ٥٨ . وفي الاصل بتر في هاتين الآيتين ، ووردتا كاملتين في م .

(٥) المائدة ٥٥ — ٥٦

(٦) النساء ٩٧ — ٩٨ . وورد في م في مقابل السطر : وقد تقدمت هذه الآية في الوجه

قبل وأعادها هنا .

« ترى كثيراً منهم يتولّون الذين كفروا لئیس ما قدّمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم ، وفي العذاب هم خالدون ، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ، ولكن كثيراً منهم فاسقون <sup>(١)</sup> » والظالمون أنفسهم في هذه الآية السابقة إنما هم التاركون للهجرة مع القدرة عليها ، حسبما تضمنه قوله تعالى : « ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فظلمهم أنفسهم إنما كان بتركها ، وهي الإقامة مع الكفار وتكثير سوادهم ، وقوله : « توفاهم الملائكة » فيه تنبيه <sup>(٢)</sup> على أن الموبّخ على ذلك والمعاقب <sup>(٣)</sup> عليه إنما هو من مات مصراً على هذه الإقامة [٨٥ب] ، وأما من تاب عن ذلك وهاجر ، وأدرکه الموت ولو بالطريق فتوفاه الملكُ خارجاً عنهم ، فيرجى قبول توبته ألاّ يموت ظالماً لنفسه . ويدل ذلك أيضاً على قول الله تعالى : « ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله » إلى قوله : « وكان الله غفوراً رحيماً <sup>(٤)</sup> » .

فهذه الآي <sup>(٥)</sup> القرآنية كلها ، أو أكثرها ، ما سوى قوله : « ترى كثيراً منهم » إلى آخرها نصوص في تحريم الموالاة الكفرانية . وأما قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منهم فإنه منكم فإنه منهم ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين » فما أبقت متعلقاً إلى التطرق لهذا التحريم ، وكذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء واتقوا الله إن كنتم مؤمنين » .

(١) المائدة ٨٠ — ٨١

(٢) م : التنبيه .

(٣) م : المعاقب ، بدون واو .

(٤) النساء ١٠٠ . ونس الآية : « ومن يهاجر في سبيل الله فيجد في الأرض مراعماً كثيراً وسعة

ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً » .

(٥) م : الآيات .

٤ - من أجاز هذه الإمامة ملوق من الدين ومفارق لجماعة المسلمين

وتكرار الآيات في هذا المعنى ، وجريها على نسق ووتيرة واحدة مؤكدة  
للتحريم ورافع للاحتمال المتطرق إليه ، فإن المعنى إذا نص عليه وأكد بالتكرار  
قد ارتفع الاحتمال لا شك<sup>(١)</sup> فتعااض<sup>(٢)</sup> هذه النصوص القرآنية والأحاديث  
النبوية والاجماع القطعية على هذا النهى ، فلا تجد في تحريم هذه الإمامة وهذه  
الموالاة الكفرانية مخالفاً من أهل القبلة المتسكين بالكتاب العزيز الذى لا يأتيه  
الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد . فهو تحريم مقطوع  
به من الدين كتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وقتل النفس بغير حق وأخواته  
من الكليات الخمس التى اطبق أرباب الملل والأديان على تحريمها ، ومن خالف  
الآن فى ذلك أو رام الخلاف من المقيمين معهم والراكنين إليهم فجوراً هذه  
الإمامة واستخف أمرها واستسهل حكمها فهو مارق من الدين ومفارق لجماعة  
المسلمين ، وتنجس بما لا مدفع فيه لمسلم ، ومسبوق بالاجماع الذى لا سبيل إلى  
مخالفته وخزق سيئه .

• - رأى أبى الوليد بن رشد الجدة : تحريم الإمامة

قال زعيم الفقهاء القاضى أبو الوليد بن رشد رحمه الله فى أول « كتاب  
التجارة [ ١٨٦ ] إلى أرض الحرب » من مقدماته : فرض الهجرة غير ساقط ،  
بل الهجرة باقية لازمة إلى يوم القيامة ، واجب<sup>(٣)</sup> بإجماع المسلمين على من أسلم بدار  
الحرب أن لا يقيم بها حيث تجرى عليه أحكام المشركين وأن يهجرها ويلحق  
بدار المسلمين حيث تجرى عليه أحكامهم . قال رسول الله ، صلى الله عليه  
وسلم : « أنا برىء من كل مسلم مقيم مع المشركين » إلا أن هذه الهجرة لا

(١) فى مقابل هذا الطرف فى الماشى : الذى إذا نص عليه وأكد بالتكرار فقد ارتفع الاحتمال .

(٢) الأصل : فتضايل ، والتصويب من م .

(٣) الأصل : وأجاب . والتصويب من د .

يَحَرِّمُ عَلَى الْمَاهِجِرِ بِهَا الرُّجُوعُ إِلَى وَطَنِهِ إِنْ عَادَ دَارَ إِيمَانٍ وَإِسْلَامٍ . كَمَا حَرَّمَ عَلَى الْمَاهِجِرِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [ الرُّجُوعَ ] إِلَى مَكَّةَ لِلَّذِي <sup>(١)</sup> أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> . » .

قال : فإذا وجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة <sup>(٣)</sup> على من أسلم الحرب أن يهجره ويلحق بدار المسلمين ، ولا يتوكل بين المشركين ويقيم بين أظهرهم ، لئلا تجرى عليهم أحكامهم ؛ فكيف يباح لأحد الدخول إلى بلادهم حيث تجرى عليه أحكامهم في تجارة أو غيرها ، وقد كره مالك رحمه الله أن يسكن أحد ببلد يُسَبَّ فيه السلف ، فكيف ببلد يكفر فيه بالرحمن وتعبد فيه من دونه الأوثان ؟ لا تستقر نفس أحد على هذا إلا مسلم مريض بالإيمان انتهى <sup>(٤)</sup> .

٦ — مناقشة فقهية حول رأى ابن رشد

فإن قلت : المستفاد من كلام صاحب « المقدمات » <sup>(٥)</sup> « وغيره من الفقهاء المتقدمين صورة طروء <sup>(٦)</sup> الاسلام على الاقامة بين أظهر المشركين والصورة المسئول عنها هي صورة طروء <sup>(٧)</sup> الاقامة على أصالة الاسلام وبين الصورتين بون <sup>(٨)</sup> بعيد فلا يحسن الاستدلال به على الصورة المسئول الآن عن حكمها <sup>(٩)</sup> .

(١) م : التي .

(٢) أضفت كلمة الرجوع بين حاصرتين ، إذ أن السياق يقتضيها ، والمروء أن عودة المهاجرين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة بعد فتحها لم تحرم .

(٣) م : الأئمة .

(٤) لفظ « انتهى » وازد في الأصل ، ساقط في م .

(٥) المراد أبو الوليد بن رشد الجدل .

(٦) في الأصل : طروء ، وكذا في جميع الحالات التالية التي ورد فيها هذا اللفظ .

(٧) في الأصل : بون والتصويب من م .

(٨) الأصل : عنها الآن عن حكمها ، والتصويب من م .

قلتُ : تَفَقُّهُ المتقدمين إنما كان في تارك<sup>(١)</sup> الهجرة مطلقاً ، ومثلوا ذلك بصورة من صُورِهِ ، وهو من أسلم في دار الحرب وأقام ، وهذه المسئول عنها أيضاً صورة ثانية من صورهِ لا تخالف الأولى المتمثل بها إلا في طرُوه الإقامة خاصة ، فالصورة الأولى المتمثل بها عندهم طَرّاً الاسلام فيها على الإقامة ، والصورة الثانية الملحقة بها المسئول عنها طرأت الإقامة فيها على الاسلام ، واختلاف الطرُوه فرق صوري ، وهو غير معتبر في استدعاء [ ٨٦ ب ] نص قصر الحكم عليه<sup>(٢)</sup> وانتهائه إليه ، وإنما خص من تقدم من أئمة الهدى المقتدى بهم الكلام بصورة من أسلم ولم يهاجر لأن هذه الموالاة الشريكية كانت مفقودة في صدر الاسلام وعمرته<sup>(٣)</sup> ولم تحدث على ما قيل إلا بعد مضي مئتين من السنين وبعد انقراض أئمة الأمصار المجتهدين ، فذلك لا شك لم يتعرض لأحكامها الفقهية أحد منهم ، ثم لما نبغت هذه الموالاة النصرانية في المائة الخامسة وما بعدها من تاريخ الهجرة ، وقت استيلاء ملاعين النصارى دسرم الله على جزيرة صقلية وبعض كور الأندلس<sup>(٤)</sup> . سئل عنها بعض الفقهاء واستفهموا عن الأحكام الفقهية المتعلقة

(١) كذا في الأصلين ، والأصوب هنا : ترك .

(٢) الأصل : انتهائه ، والتصويب من م .

(٣) م : عمرته .

(٤) هذه الملاحظة غير صحيحة ، انظر ص ١٣٤ من التمهيد ، وانظر مثلاً ما يقوله ابن الأثير في حوادث سنة ٣٥٨ : « وفي هذه السنة دخل ملك الروم ( قنقور فوكاس ) الشام ولم يمنعه أحد ولا قاتله ، فسار في البلاد إلى طرابلس وأحرق بلدها ، وحصر قلعة عرقه فلنكها ونهبها وسبي من فيها ، وكان صاحب طرابلس قد أخرجه أهلها لشدة ظلمه ، فقصده عرقه ، فأخذته الروم وجميع ماله وكان كثيراً . وقصد ملك الروم حمص ، وكان أهلها انتقلوا عنها ، وأخلوها فأحرقها ملك الروم ، ورجع إلى بلدان الساحل ، فأتى عليها نهياً وتخريباً ، وملك ثمانية عشر منبراً ، وأما القرى فكثير لا يحصى ، وأنام في الشام شهرين ، يقصد أي موضع شاء ، ويغرب ما شاء ولا يمنعه أحد ، إلا أن بعض العرب كانوا يغيرون على أطرافهم . فأتاه جماعة منهم وتصوروا وكادوا المسلمين من العرب وغيرهم ، فامتعت العرب من قصدهم ، وصار للروم هبة عظيمة في قلوب المسلمين... » ( الكامل ، طبعة المطبعة النثرية ، القاهرة ١٣٥٣ ) ج ٧ ص ٣٤ وانظر أيضاً ما يليها .

ولا يجوز القول إن هذا كان بعد انقراض أئمة الأمصار المجتهدين ، فقد عاصر هذه الأحداث ، ثم من أعلامهم ، ويكفي أن نذكر عن عاش خلال النصف الثاني من القرن الرابع الهجري من أئمة =



بمتركبها فأجاب : بأن أحكامهم جارية مع <sup>(١)</sup> أحكام من أسلم ولم يهاجر والحقوا هؤلاء <sup>(٢)</sup> المسئول عنهم والمسكوت عن حكمهم بهم ، وسوا بين الطائفتين في الأحكام الفقهية والمتعلقة بأموالهم وأولادهم ، ولم يروا فيها فرقاً بين الفريقين ، وذلك لأنها في موالاة الأعداء ومساكتهم ومداخلتهم وملابستهم وعدم مباينتهم وترك الهجرة الواجبة عليهم والفرار منهم وسائر الأسباب الموجبة لهذه الأحكام المسكوت عنها في الصورة المسئول عن فرضها بمثابة واحدة . فالحقوا رضى الله عنهم الأحكام المسكوت عنها في هؤلاء المسكوت عنهم بالأحكام المتفق <sup>(٣)</sup> فيها في أولئك . فصار اجتهد المتأخرين في هذا مجرد إلحاق المسكوت <sup>(٤)</sup> عنه بمنطوق به مساو <sup>(٥)</sup> له في المعنى من كل وجه ، وهو منهم ، رضى الله عنهم ، عدل من النظر واحتياط في الاجتهاد ، وركون إلى الوقوف مع من تقدم من أئمة الهدى المقتدى بهم ، فكان غاية في الحسن والزين .

= المالكية فقط أبابكر محمد بن عبد الله الأبهري صاحب كتابي «الأصول» و«اجماع أهل المدينة» توفي نحو سنة ٣٧٥ وابن مجاهد الطائى البغدائى صاحب الأشعرى وصاحب الرسالة المروفة في الاعتقادات على مذهب أهل السنة و«هداية المنصور وعدة المنصور» وأبواب بكر البافلاوى «شيخ السنة ولسان الأمة وإمام الأئمة» (توفي سنة ٤٠٣) وأبواب القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الفائق المصرى صاحب كتاب «مسند الموطأ» (توفي ٣٨١ أو ٣٨٥) وأبواب إسحاق أحمد بن إبراهيم السبأى من أعلام فقهاء إفريقية (توفي ٣٥٦) ومحمد بن الحارث بن أسد الحشى القيروانى (توفي في قرطبة ٣٦١) وأبواب محمد بن إسحاق المعروف بآمن التيان من أئمة علماء إفريقية (توفي ٣١١) وأبواب الحسن القابسى (توفي ٤٠٣) وغيرهم كثيرون . أما في الأندلس فقد كان هذا القرن من أزهر عصور الفقه فقد عاش فيه أبو بكر ابن القوطية (توفي ٣٦٧) وابن أبى دليم (توفي ٣٧٢) وأبواب محمد بن عبد البر (توفي ٣٨٠) وأبواب محمد عبد الله بن إبراهيم الأصبلى (توفي ٣٩٢) وابن أبى زمنين (توفي ٣٩٩) وابن الهندي (توفي ٣٩٩) وابن القرضى ، (توفي ٤٠٣) وغيرهم كثيرون ، ومع ذلك لم يتعرض أحد منهم للموضوع . انظر التمهيد الذى قدمناه بين يدي النص .

(١) م : على .

(٢) في الهامش في مقابلة هذا السطر : استولى الصامرى على جزيرة صقلية في المائة الخامسة .

(٣) م : المتفقة .

(٤) م : المسكوت .

(٥) الأصل : مساواة . والتصويب من م .

## ٧ - الأدلة من الحديث العريف

وأما الاحتجاج على تحريم هذه الإقامة من السنة فبما<sup>(١)</sup> خرّجه الترمذى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى خثعم ، فاعتصم ناس بالسجود فأسرع فيهم القتل ، وبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم [ ١٨٧ ] فأمر لهم بنصف القتل وقال : « أنا برىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » ، قالوا : يا رسول الله ، ولم ؟ قال : « لا تتراعى ناراهما<sup>(٢)</sup> » . وفى الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم [ قال ] : « لا تساكنتوا المشركين ولا تجامعهم ، فمن ساكهم أو جامعهم فهو منهم » والتنصيص فى هذين الحديثين على المقصود<sup>(٣)</sup> بحيث لا يخفى على أحد ممن له نظر سليم وترجيح مستقيم ، وقد ثبتا<sup>(٤)</sup> فى الحسان من المصنفات الستة التى تدور عليها رحى الاسلام . قالوا ولا معارض لهما ، لا ناسخ ولا مخصص ولا غيرهما ومقتضاها<sup>(٥)</sup> لا يخالف لهما من المسلمين ، وذلك كاف فى الاحتجاج بهما ، هذا مع اعتضاها بنصوص الكتاب وقواعد الشرع وشهادتهما لهما .

(١) الأصل : بما وفى م : فا .

(٢) اسلمت خثعم عام الوفود أى سنة تسع هجرية ، فلا بد أن ذلك الحادث وقع قبل تلك السنة ، ولا ذكر له عنه ابن هشام أو غيره من مؤرخى السيرة . ولكن ابن هشام روى يثنين قالهما رجل من الأزد بعد إسلامها ، وكانت خثعم تصيب من الأزد فى الجاهلية :

يا غزوة ما غزونا غير خاتبة	فيها البغال وفيها الخيل والحر
حتى أتينا حميراً فى معانها	وجمع خثعم قد شاعت له النذر
إذا وضعت غليلا كنت أحمله	فا أبالي أدانوا بعد أم كفروا

(سيرة ابن هشام ، طبعة السقا والايارى وشلبى ( القاهرة ١٩٣٦ ) ٢٢٤/٤ - ٢٢٥ ) . وقد يكون هذا إشارة إلى ما يذكره المؤلف . ولم يشر السهيلي إلى ذلك فى شرحه للسيرة ، انظر : الروض الآف فى تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية لابن هشام ، القاهرة ١٩١٤ ، على خفة مولاي عبد الحفيظ ) ٢/٣٤٦ ، ويلاحظ أن السهيلي نفسه خثعمى ، وكان أولى به أن يشير إلى ذلك .

(٣) يريد أن الحديثين يمتنان على المقصود نصاً صريحاً .

(٤) أى الحديثان .

(٥) أى ما يحمل معنى النسخ والتخصيص .

وفي سنن أبي داود من حديث معاوية قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها<sup>(١)</sup> . وفيه من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإن استنفرتم فأنفروا » .

٨ - رأى أبي سليمان الخطابي : الأمر في الهجرة إلى التدب والاستعجاب

قال أبو سليمان الخطابي : كانت الهجرة في أول الإسلام مندوبة إليها غير مفروضة ، وذلك قوله سبحانه : « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة » نزل حين اشتد أذى المشركين على المسلمين بمكة . ثم وجبت الهجرة على المسلمين عند خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وأمروا بالانتقال إلى حضرته ليكونوا معه ، فيتعاونوا ويظاهروا إن حَزَبَهُمْ أمر وليتعلوا أمر دينهم ، وليتفقوا فيه ، وكان عِظَمُ<sup>(٢)</sup> الخوف في ذلك الزمان من قريش وم أهل مكة . فلما فتحت مكة وبَحِثَتْ بالطاعة زال<sup>(٣)</sup> ذلك المعنى وارتفع وجوب الهجرة ، وعاد الأمر فيها إلى التدب والاستعجاب . فها هجرتان ، فالمنقطعة منها هي القرض والباقية<sup>(٤)</sup> هي التدب ، فهذا وجه [ ٨٧ ] الجمع بين الحديثين . على أن بين الاستادين ما بينهما : استناد حديث ابن عباس متصل صحيح ، واستناد [ حديث ] معاوية فيه مقال انتهى<sup>(٥)</sup> .

(١) في الحاشي : حديث لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة .

(٢) يريد : عظم الخوف .

(٣) في الأصل إلى والتصويب من م .

(٤) م : والثانية .

(٥) لفظ انتهى ورد في الأصل ، ولم يرد في م .

(١) في نسخة بخطي : لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة .

(٢) في نسخة بخطي : عظم الخوف .

(٣) في نسخة بخطي : لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة .

(٤) في نسخة بخطي : والثانية .

(٥) في نسخة بخطي : لفظ انتهى ورد في الأصل ، ولم يرد في م .

## ٩ - قنر رأى أبى سليمان المطاوى

قلت هاتان المجرتان اللتان تضمنهما حديث معاوية وحديث ابن عباس هما المجرتان اللتان انقطع فرضهما بفتح مكة ، فالهجرة الأولى الهجرة<sup>(١)</sup> من الخوف على الدين والنفس كهجرة النبي صلى الله عليه<sup>(٢)</sup> وسلم وأصحابه المكين ، فإنها كانت عليهم فريضة لا يجزى إيمان دونها ، والثانية هى<sup>(٣)</sup> الهجرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فى داره التى استقر فيها ، فقد بايع<sup>(٤)</sup> من قصده على الهجرة وبايع آخرين على الاسلام .

١٠ - رأى أبى بكر بن العربى : من بقى عصى ويختلف فى حاله

وأما الهجرة من أرض الكفر فهى فريضة إلى يوم القيامة . قال ابن العربى فى « الأحكام » : الذهاب فى الأرض ينقسم إلى ستة أقسام :

الأول : الهجرة ، وهى الخروج من دار الحرب إلى دار الاسلام ، وكانت فرضاً فى أيام النبي عليه السلام . وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة . والثى انقطعت بالفتح هى القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان ، فإن بقى فى دار الحرب عصى ، ويختلف فى حاله . وانظر بقية أقسام الهجرة فيها .

وقال فى العارضة : إن الله حرم أولاً على المسلمين أن يقيموا بين أظهر المشركين بمكة وافترض عليهم أن يلحقوا بالنبي بالمدينة ، فلما فتح الله مكة سقطت الهجرة وبقى تحريم المقام بين أظهر المشركين . وهؤلاء الذين اعتصموا بالسجود ، ولم يكونوا أسلموا وأقاموا مع المشركين إنما كان اعتصامهم فى الحال . نعم إنه لا يحل قتل من بادر إلى الاسلام إذا رأى السيف على رأسه

(١) لفظ « الهجرة » ساقط فى الأصل ووارد فى م .

(٢) الأصل : عليه السلام ، والتصويب من م .

(٣) لفظ « هى » ساقط فى الأصل ، ووارد فى م .

(٤) الأصل : باع ، والتصويب من م .

بإجماع من الأئمة<sup>(١)</sup>، ولكن قتلوا لأحد معينين : إما لأن الله لا يعصم ، وإنما يعصم الإيمان بالشهادتين لفظاً ، وإما لأن الذين قتلهم لم يكونوا يعلمون أن ذلك يعصمهم ، وهذا هو الصحيح فإن بنى جذيمة لما أسرع خالد فيهم القتل قالوا : « صأنا ، صأنا » ، ولم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا ، فقتلهم ، فوداهم النبي صلى الله عليه وسلم بخطأ خالد . وخطأ<sup>(٢)</sup> الامام وعامله [ ١٨٨ ] في بيت المال .

١١ — مسألة فرعية : النطق بالشهادتين شرط الإسلام ؟

قال : وهذا يدل على أنه ليس بشرط الاسلام قول « لا إله إلا الله محمد رسول الله » على التعيين<sup>(٣)</sup> ، وإنما وداهم نصف العقل على معنى الصلح والمصلحة ، كما ودى أهل جذيمة بمنكئ ذلك على ما اقتضته حال كل واحد في قوله .

١٢ — حكم دم القيم بدار الحرب وماله . هل العاصم الإسلام أم الدار ؟ رأى مالك بن أنس

وقد اختلف الناس فيمن أسلم وبقي بدار الحرب فقتل أو أسر أو سبي<sup>(٤)</sup> أهله وماله ، فقال مالك<sup>(٥)</sup> : حَقْنُ دمه ، وماله لمن أخذه حتى يحوز به بدار الاسلام . وقيل عنه : إنه يحوز ماله وأهله ، وبه قال الشافعي . والمسألة محققة في مسائل الخلاف ، مبنية على أن الحربى هل يملك ملكاً صحيحاً أم لا ؟ وأن العاصم هل هو الاسلام أو الدار ؟ فمن ذهب إلى أنه يملك ملكاً صحيحاً تمسك بقوله عليه السلام : « هل ترك لنا عقيل من دار » وبقوله صلى الله عليه

(١) الأصل : الأئمة ، والتصويب من م . هامش : لا يحل قتل من أسلم عند رؤية السيف لإجماعا .

(٢) الأصل « لخطأ » ، والتصويب من م .

(٣) هامش : ليس بشرط الاسلام قول لا إله إلا الله .

(٤) م : فقتل وسبي .

(٥) هامش : اختلف فيمن أسلم وبقي بدار الحرب فسي ماله .

وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » فسوى بين الدماء والأموال ، وأضافها إليهم ، والاضافة تقتضى التملك ، ثم أخبر عن أسلم منهم أنه معصوم ، وذلك يقتضى الا يكون لأحد عليه سبيل ، وتمسك أيضاً من أَتَبَعَهُ ماله بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ » ، وبقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَحِلُّ مَالٌ أَمْرِيءَ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ » . وأما <sup>(١)</sup> مالك وأبو حنيفة ومن قال بقولهما فعندهم أن العاصم إنما هو الدار ، فما لم يحز المسلم ماله وولده بدار الاسلام ، وإلا فما أصيب من ذلك بدار الكفر فهو في المسلمين . وكان الكفار عندهم لا يملكون ، بل أموالهم وأولادهم حلال لمن يقدر <sup>(٢)</sup> عليها من المسلمين كدمائهم ، فمن أسلم منهم ولم يحز مالا ولا ولداً بدار الاسلام فكأنه لا مال له ولا ولد ، وكأنَّ اليَدَ للكفار ، كما أن الدار لهم ، وليست يدُ صاحبه الاسلامي يداً إذ كان بين أظهرهم .

١٣ - رأى أبي بكر بن العربي : العاصم لدم الاسلام  
ولماله الدار ورأى الشافعي : العاصم لها جميعاً الاسلام

وقال ابن العربي أيضاً : العاصم لدم المسلم الإسلام [ ٨٨ ب ] ولما له الدار . وقال الشافعي : العاصم لها جميعاً هو الإسلام . وقال أبو حنيفة : العاصم المقوم <sup>(٣)</sup> لها هو الدار والمؤمن هو الإسلام . وتفسير ذلك أن من أسلم ولم يهاجر حتى قتل فإنه تجب فيه الكفارة عنده دون الدية والقَوْد ، ولو هاجر لوجب الكفارة والدية على عاقلته ، قيل : فعلى هذا دمه محقون عند مالك والشافعي وقته خطأ لا دية فيه عند أبي حنيفة ، وإنما فيه الكفارة خاصة ، وهو الظاهر من

(١) هامش : لا ملك للكفار فأموالهم حلال .

(٢) م : يغدون ، وربما كانت يغزون .

(٣) م : المقدم .

قوله المفسرين . واحتجوا فى ذلك بقوله تعالى : « والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شىء حتى يهاجروا<sup>(١)</sup> » وقوله تعالى : « فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة<sup>(٢)</sup> » ولم يذكر دية . قالوا : والمراد بهذا المؤمن إنما هو المسلم الذى لم يهاجر لأنه مؤمن فى قوم أعداء فهو منهم لقوله تعالى : « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » ، فهو مؤمن من قوم عدو . فلما ذكر الدية فى أول الآية فى المؤمن المطلق ، وفى آخرها فى المؤمن الذى قومه تحت عهدنا وميثاقنا وهم الذميون وسكت عنها فى هذا المؤمن الذى بين الأعداء دل على سقوطها ، وأنه إنما أوجب فيه الكفارة خاصة ، هذا حكم دمه . قال ابن العربى : وهذه المسألة خراسانية عظمًا لم تبلغها المالكية ولا عرفتها الأئمة العراقية ، فكيف بالمقلدة المغربية<sup>(٣)</sup> ؟

(١) ترك المؤات بقية الآية ، لأنها تهدم رأيه من أساسه ، ونس الآية كاملاً : « والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شىء حتى يهاجروا ، وإن استنصروكم فى الدين فعليكم النصر » الاضال ٧٢ وفسرها البيضاوى بقوله : « أى من توليهم فى الميراث ، وإن استنصروكم فى الدين فعليكم النصر » أى فواجب عليكم أن تنصروهم على المشركين . انظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، طبعة مصطفى محمد ، ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤

(٢) النساء : ٩٢ . وقد استشهد الوئرشى هنا بالآية الكريمة فى غير موضعه ، واكتفى منها بجزء ، والآية كلها خاصة بالجنايات ، ونصها : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ، إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن ، فتحرير رقبة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليهما حكيماً » ، وقد فسر البيضاوى الفقرة التى استشهد بها الوئرشى بقوله : « فإن كان المؤمن المقتول من قوم كفار محاربين أو فى تضاعيفهم ولم يعلم لإيمانه ، فعل فاته الكفارة دون الدية لأهله ، إذ لا وراثه بينه وبينهم ، ولأنهم محاربون » أسرار التنزيل ١٠٨/٢ ، ومعنى ذلك أن المؤمن الذى يعيش بين الكفار لا يعد كافراً ، بل مؤمناً لا يرث الكفار ، وإنما يقوم المسلم الذى قتله بالكفارة وهذا يخالف تماماً رأى الوئرشى .

(٣) هذه الملاحظة من أبى عبد الله محمد بن العربى عظيمة الدلالة ، فقد كان الرجل ضيقاً بتقليد مالكية الأندلس والغرب ، متكرراً عليها ضيق الأفق والاعتصار على كتب الفروع ، وخصوصاً فى أيامه (٤٦٨ / ١٠٧٦ - ٥٤٣ / ١١٤٨) ، والمعروف أنه كان من القليلين الذين أدخلوا شيئاً من فقه الحنفية =

١٤ - رأى أصحاب أبي حنيفة : الدار لا  
تضم . الوثريشي ينقض هذا الرأي

احتج أصحاب أبي حنيفة على أن العاصم الدار بأن<sup>(١)</sup> التحرز والاعتصام والامتناع إنما يكون بالحصون والقلاع ، وأن الكافر إذا صار في دارنا عصم دمه وماله ، فصار كالمال إذا كان مطروحاً على الطريق لم يلزم فيه قطع ، وإذا حوز<sup>(٢)</sup> بحوزة كان مضموناً بالقطع . واحتج الشافعي بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ . . . » الحديث ، فنص على أن العصمة للنفس والمال إنما تكون بكلمة الإسلام ، ولو أن مسلماً دخل إلى دار الحرب [ ١٨٩ ] فإنه معصوم الدم والمال ، والدار معدومة ، وأما قول أصحابنا إن الإسلام عاصم للنفس دون الولد والمال ، وقول أصحاب أبي حنيفة إن التحرز والتحصن يكون بالقلاع فكلام فاسد ، لأنه تعلّق بالعصمة الحسية التي يكتسبها الكافر والمحارب ولا يعتبرها الشرع ، وإنما الكلام على ما يعتبره<sup>(٣)</sup> الشرع . ألا ترى أن المحارب من المسلمين والكافر يتحصنان بالقلاع ودمهما وأموالهما مباحان أحدهما على الاطلاق ، والثاني يشترط أن يستمر ولا يقلع ويتأذى ويتمتع<sup>(٤)</sup> ولكن المال إنما يتمتع إحراز صاحبه له بكونه معه في حرز<sup>(٥)</sup> .

= والأشعرية على مالكية الأندلس والمغرب المنشورة ، وقد ذكر ابن خلدون أن أهل المغرب لم يعرفوا  
قته الخفية إلا على يد أبي الوليد الباجي وأبي بكر بن العربي . وهو هنا يسخر من « المقلدة للمالكية »  
انظر ترجمة أبي بكر بن العربي عند ابن خلكان ، وفيات ، طبعة محي الدين رقم ٥٩٨ ج ٣  
ص ٤٢٢ ، رحلة ابن بشكوال ١١٨١/١ ونفع الطيب للمقرئ ( طبعة لايدن ) ١٢٧/١ - ٤٨٧ ومقدمة  
كتاب « المواسم من القوامس » التي كتبها محي الدين الخطيب ، القاهرة ١٢٧١ وانظر أيضاً :  
Goldziher, XXXVIII, p. 672.

(١) الأصل : لأن ، والتصويب من م .

(٢) كذا في الأصلين ، والصواب حيز .

(٣) م : ما يعتبر في الشرع .

(٤) الأصل : يتمتع ، والتصويب من م .

(٥) م - حوز .



قلت بقول الشافى قال أشهب وسحنون ، وهو اختيار القاضى أبى بكر بن العربى حسبا تضمنه كلامه الآن ، ويقول مالك قال أبو حنيفة وأصنع بن الفرج واختاره ابن رشد ، وهو المشهور عن مالك رحمه الله . ومنشأ الخلاف ما مر تقريره .

١٥ — رأى ابن الحاج : ليس لأحد على مال السلم المقيم بدار الحرب أو دمه سبيل

وأجرى الفقيه القاضى الشهير أبو عبد الله بن الحاج<sup>(١)</sup> وغيره من المتأخرين مال هذا المسلم المستول عنه المقيم بدار الحرب ولم يبرح عنها بعد استيلاء الطاغية عليها — على هذا الخلاف المتقدم بين علماء الأمصار فى مال من أسلم وأقام بدار الحرب ، ثم قرّر ابن الحاج بعد الإلحاق والتسوية فى هذه<sup>(٢)</sup> الأحكام الملحقة بأن مال من أسلم كان مباحا قبل إسلامه بخلاف مال المسلم ، لأن يده لم تزل ، ولا تقدّم له فى وقت ما كفر مبيع<sup>(٣)</sup> ماله وولده يوما للمسلمين ، فليس لأحد عليهما من سبيل . وهو راجع من القول وواضح من الاستدلال والنظر ، وظاهر عند التأمل لمنشأ الخلاف الذى تقدم بيانه على ما لا يخفى . ويعتضد هذا الفرق<sup>(٤)</sup> بنص آخر مسئلة من سماع يحى من كتاب الجهاد ولفظه .

(١) المعروفون باسم أبى عبد الله بن الحاج كثيرون ، ولما كانت الإشارة هنا إلى واحد من المتأخرين منهم ، فرمما كانت إلى محمد بن محمد بن الحاج أبى الحسن على بن الصباغ ، أبى عبد الله قاضى تلمسان المتوفى ٢٦ رمضان ١٥٢٩/٩٣٦ وهو معاصر للونفريقى ، توفى بعده بمصر سنة .

انظر ابن القاضى ، أحمد بن محمد بن أحمد ، درة المجال فى غمرة أسماء الرجال ، طبعة س. علوش ، الرباط ١٩٣٤ رقم ٤٨٤ ج ١ ص ١٥٨

ولكن يقلب على الظن أن المراد هنا محمد بن أحمد بن خلف بن ابراهيم بن لب بن يطبر ، يكنى أبا عبد الله (١٠٦٥/٤٥٨ — ١١٣٤/٥٢٩) .

وقد ترجم له ابن بشكوال فى التكملة رقم ١١٦٢ ج ١ ص ٥٢٣ — ٥٢٤ وهو معاصر لأبى الوليد بن رشد وقرطبي مثله كما قال المؤلف .

(٢) الأصل : هذا ، والتصويب من م .

(٣) م : يبيع .

(٤) كذا ، والأصوب فريق .

١٦ — رأى ابن الحجاج في المسلمين التخلفين في برشلونه الذين يشتركون مع النصارى في الإغارة على المسلمين

وسأله<sup>(١)</sup> عن تخلف من أهل برشلونه من المسلمين عن الارتحال عنها<sup>(٢)</sup> بعد السنة التي أجلت لهم يوم فتحت في ارتحالهم<sup>(٣)</sup> فأغار [٨٩ ب] على المسلمين تموداً مما يخاف من القتل إن ظفّر به فقال : ما أراه إلا بمنزلة المحارب

(١) الكلام هنا يدل على أنه صادر إلى ابن رشد من محمد بن أحمد بن خلف بن الحجاج معاصره الذي ذكرناه .

(٢) في الأصلين : عنهم ، وصوبناها للسيف .

(٣) هذه الإشارة تحمل مشكلة تاريخية خاصة بتاريخ خروج برشلونه نهائياً من طاعة المسلمين . ذلك أن آخر مرة استولى فيها المسلمون على برشلونه كانت في صفر ١٧٥ يوليو ٩٨٥ على يد المنصور ابن أبي عامر ، وقد انتصر المنصور على كوند برشلونه بوريل الثاني Borrell II ودخل البلد وخرب معاله ، ثم خلف فيه حامية وعاد إلى قرطبة . ولم يطل مقام الحامية في البلد ، إذ وجد رجالها أنفسهم منزولين في هذا الركن القصي ، فعبّروا إلى الضفة الأخرى لنهر ابرو وأقاموا ستة أشهر على قول وستين على قول آخر . ثم انصرفوا . وليس لدينا تفاصيل في المراجع العربية عن ذلك . وقد عاد الكوند بوريل إلى عاصمته عقب انتحاب الحامية الإسلامية مباشرة . ولم يعد المسلمون إلى غزو برشلونه مرة ثانية . ولما كانت المراجع النصرانية تقول إن المنصور قد قتل كل من وجده في برشلونه من النصارى ، وهي مبالغة لا شك فيها ، فإن المقول أن الكوند عند ما استعاد بلده أراد إجلاء من فيها من المسلمين وأنذرهم إلى عام . وهو لم يفعل ذلك إلا بعد انصراف الحامية ، فإذا كانت قد انصرفت بعد ٦ أشهر فيكون ذلك الأندار في يناير أو فبراير ٩٨٦ والجلاء الأخير في يناير أو فبراير ٩٨٧ ، وإذا كان بعد ستين من عودة المنصور فيكون إندار المسلمين قد وقع سنة ٩٨٧ وخروجهم سنة ٩٨٨ . أما غزوة عبد الملك بن المنصور بن أبي عامر لهذه الناحية فلم تتعرض لمدينة برشلونه ، وإنما لنواح أخرى من قطلونية . وإشارة الوتشريشي تدل على أن بعض مسلمي البلد كان يشترك مع النصارى في عارية إخوانه خلال عام الأجل خوفاً على حياته .

وقد جمع النصوص العربية الخاصة بملاقة المسلمين بكوتونية قطلونية مياس فايكروسا ، انظر :

Millás Vallicrosa, *Els textos d'historiadors musulmans referents a la Catalunya Carolingia*, p. 161

Carberas y Candi, *Relaciones de los vizcondes de Barcelona con los Arabes, en Homenaje a D. Francisco Codera*, Zaragoza 1904, p. 207 - 209.

Dozy, *Hist. des Musulmans d'Espagne*, II, 239 note 3.

Lévi-Provençal, *Hist. de l'Espagne Musulmane*, II, 237 sqq.

A. Ballestros y Beretta, *Historia de España...*, (Madrid 1944) vol. II, p. 485—487.

وانظر أيضاً البيان المغرب لابن عذارى ، ج ٣ طبعة ليني بروفنسال ، باريس ١٩٣٠ ص ٢١—٢٢

الذى يتلصص بدار الإسلام من المسلمين ، وذلك أنه مقيم على دين الاسلام ، فإن أصيب فأمره إلى الامام يحكم فيه بمثل ما يحكم في أهل الفساد والحراية ، وأما في ماله فلا أراه يحل لأحد أصابه . انتهى محل الحاجة منه ابن رشد قوله <sup>(١)</sup> : إنهم في غارتهم على المسلمين بمنزلة المحاريين صحيح لا اختلاف فيه لأن المسلم إذا حارب ، فسواء أكانت حرايته <sup>(٢)</sup> في بلد الاسلام أو في بلد الكفر الحكم فيه سواء ، وأما قوله في ماله أنه لا يحل لأحد أصابه فهو خلاف ظاهر قول مالك في المدونة في الذى يُسلم في دار الحرب ثم يغزو المسلمون تلك الدار فيصيبون أهله وماله وولده أن ذلك كله فيه إذ لم يفرق فيها بين أن يكون الجيش غنم ماله وولده قبل خروجه أو بعد خروجه ، انتهى . قلت : فظاهر كلام ابن رشد هذا يؤذن بترجيح خلاف ما رجحه معاصره وبلديته القاضى أبو عبد الله بن الحاج في مال هؤلاء المستول عنهم وأولادهم فتأمل .

١٧ — رأى شيوخ آخرين : لا سبيل على دماء المسلمين المقيمين مع النصارى إلا إذا اشتركوا في معاربة المسلمين ، ولا سبيل على أموالهم إلا إذا أغانومهم بها

وقال بعض المحققين من الشيوخ : يظهر أن الأحكام الملحقة بهم في الأنفس والأولاد والأموال جارية على المقيمين مع النصارى الحربيين على حسب ما تقرر من الخلاف وتمهد من الترجيح ، ثم إن حاربونا مع أوليانهم ترجحت حينئذ استباحة دمائهم ، وإن أغانومهم بالمال على قتالنا ترجحت استباحة أموالهم . وقد ترجح <sup>(٣)</sup> سبى ذراريهم للاستخلاص من أيديهم وإنشأهم <sup>(٤)</sup> بين أظهر المسلمين آمنين من الفتنة في الدين معصومين من معصية ترك الهجرة .

(١) يريد : [ وقد بلغ ] محل الحاجة منه ابن رشد [ في ] قوله...

(٢) الحراية هنا بمعنى التلصص وقطع الطريق .

(٣) م : يرجع .

(٤) م : وإنشأهم .

١٨ — شكوى المهاجرين إلى أرض الإسلام من ضيق المعاش زعم فاسد  
وتوم كاسد . لا رخصة لأحد في الرجوع إلى بلاد النصارى بحال

وما ذكر في السؤال من حصول الندم والتسخط لبعض المهاجرين من دار  
الحريين<sup>(١)</sup> إلى دار المسلمين لما زعموه من ضيق المعاش وعدم الانتعاش زعمٌ  
فاسد وتومٌ كاسد في نظر الشريعة الفراء ، فلا يتوم هذا المعنى ويعتبره ويجعله  
نصب عينيه إلا ضعيف اليقين بل عديم العقل والدين . وكيف يتخيل هذا  
المعنى يدلى به حجة في إسقاط الهجرة من دار الحرب ؟ وفي بلاد الاسلام ،  
[١٩٠] أعلى الله كلمته ، مجال رحب للقوى والضعيف والتقييل والخفيف ، وقد  
وسع الله البلاد فيستجير بها من أصابته هذه الصدمة الكفرانية والصاعقة النصرانية  
في الدين والأهل والأولاد ؟ فقد هاجر من عليّة<sup>(٢)</sup> الصحابة وأكابرهم ، رضوان  
الله عليهم ، إلى أرض الحبشة فراراً بدينهم من أذى المشركين من أهل مكة  
جماعة عظيمة ورققة<sup>(٣)</sup> كريمة منهم جعفر بن أبي طالب وأبو سلمة بن عبد الأسد  
وعثمان بن عفان وأبو عبيدة بن الجراح ، وحال أرض الحبشة ما قد علم<sup>(٤)</sup> .  
وهاجر آخرون إلى غيرها وهجروا أوطانهم وأموالهم وأولادهم وآباءهم ونبذهم  
وقاتلهم وحاربهم تمسكاً منهم بدينهم ورفضاً لدينامهم ، فكيف بعرض من  
أغراضها<sup>(٥)</sup> لا يخل تركه بالتكسب بين أظهر المسلمين ، ولا يؤثر رفضه في  
متسع المستزقين ، ولا سيما بهذا<sup>(٦)</sup> القطر الديني المغربي ، صانه الله ، وزاده عزاً  
وشرفاً ، ووقاه من الأغيار والأكدار وَسَطًا وطَرَفًا ، فإنه من أخصب أرض الله

(١) يريد دار الحرب ، وظاهر أن هذا سهو من الناسخين .

(٢) م : جلة .

(٣) فوق هذه اللفظة : نسخة : زمرة .

(٤) التي «علم» من حال الحبشة إذ ذاك أنها كانت بلاداً نصرانية ، وقد هاجر إليها أولئك  
المسلمون برأى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعاشوا هناك آمنين في حاية النجاشي النصراني !

(٥) في هامش م : بفرض من أغراضها .

(٦) الأصل : هذا ، والتصويب من م .

أرضاً وأشبهاً بلداً طويلاً وعمرتها ، وخصوماً حاضرة فاس وانظروا ونواحيها من كل الجهات وانظروا ؟ ولئن سلم هذا اليوم وعديم صاحبه والياد بالله العفل الراجح والرأى التايح والتهم ، قد أقام علماً وبرهاناً على غبه الخيبة الردة بترجيح عرض دنيالوى حطلى محتر على عمل دينى أخروى مدخر . وبشت هذه المفاضلة والأرجحية ، وخاب وخسر من آتروا ووقع فيها . أما عليم النبون فى صبقته ، النادم على هجرته من دار يُدعى فيها التليث ، وتضرب فيها التواقيس ، ويبعد فيها الشيطان ويكثر بالرحمن ، أن ليس للانسان إلا دينه ؟ إذ به نجاته الأبدية وسعادته الآخروية ، وعليه يذل غبه التفيه فضلا عن جملة ماله ؟ قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون <sup>(١)</sup> » وقال تعالى : « إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم <sup>(٢)</sup> » وأعظم فوائد اللال وأجلها عند العقلاء إنفاقه فى سبيل الله وايتناء مرضاته . وكيف يتحتم بالتثيث [ ٩٠ ب ] ويتزاي ويتطرح أو يتسلرع من أجله إلى مولادة العداة ؟ وقد قال تعالى : « فترى الذين فى قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة <sup>(٣)</sup> » والدائرة فى هذه التازلة قوات التمسك <sup>(٤)</sup> يتقل اللال ، فوصف بمرض القلب ووصف اليقين ، ولو كان قوى الذين صحيح اليقين وانها بالله تعالى معتمداً عليه ومعنداً ظهره إليه لما أهمل قاعدة التوكل على علو ربيتها وتمو <sup>(٥)</sup> ثمرتها وشهادتها <sup>(٦)</sup> بصحة

(١) المنافقون ٩

(٢) التين ١٥

(٣) المائدة ٥٢

ولو أن المؤلف بقية الآية التكرية لكان أوفق بفرضه وأحسن أثراً فى توس من كتب فم هذه الرسالة : « فسى الله أن يأتي بالفتح أو يأتي من غده فيغيروا على ما أسروا فى أنفسهم ناديين . »

(٤) هاتان الكلمتان ساططان فى م .

(٥) م : سمو .

(٦) الأمل : شاعستها ، والتصويب من م .

الإيمان أو سلبه للظالمين ، وإذا تقرر هذا فلا رخصة لأحد ممن ذكر في الرجوع ولا في عظم المصلحة بوجه ولا حال ، فإنه <sup>(١)</sup> لا يفتقر إليها ، توصل إلى ذلك بمصلحة فاحصة أو حيلة دقيقة ، بل معها وجد سبيلا إلى التخلص من ربقة الكفر ، حيث لا يجد عشيرة تدب عنه وحماة يحمون عليه <sup>(٢)</sup> ، ورضى بالمقام بمكان فيه الضيق على الدين والنعم من إظهار شوائب المسلمين ، فهو مارق من الدين منخرط في سلك الملحدين ، والواجب الفرار من دار غلب عليها أهل الشرك والخسران إلى دار الأمن والإيمان ، ولذلك قولوا في الجواب عند الاعتذار بقوله : « ألم تكن أرض الله واسعة » أي حيث ما توجه المهاجر ، وإن كان ضعيفا ، فإنه يجد <sup>(٣)</sup> الأرض واسعة ومتصلة ، فلا عذر بوجهه لمستطيع ، وإن كان عسيفا ، في العمل أو في الحيلة أو في اكتساب الرزق أو ضيق في المعيشة ، إلا المستضعف العاجز رأسا الذي لا يستطيع حيلة ولا يهتدى سبيلا ، ومن بادر إلى الفرار وسارع في الانتقال من دار البوار إلى دار الأبرار فذلك إمارة ظاهرة في الحال العاجلة لما يصير إليه حاله في الآجلة لأن من يسر له العمل الصالح كان مأمولا له الظفر والثور ، ومن تيسر له العمل الخبيث كان مخوفاً عليه الهلاك والخسران ، جعلنا الله ولياكم عن يسر <sup>(٤)</sup> ليسرى وانتفع بالذكرى .

١٩ — لا بد من إرفاقهم بالقوة الشديدة والتكثير للروح ضرباً وسجناً

وما ذكرت عن هؤلاء المهاجرين من قبيح الكلام ، وسب دار الإسلام ، وتغنى الرجوع إلى دار الشرك والأصنام ، وغير ذلك من الفواحش المنكرة التي

- 
- (١) الأصل : وإياه ، والتصويب من م .  
 (٢) ومع ذلك فقد كانت الهجرة إلى الشواطئ الأفريقية إذ ذاك لا تنضم الإنسان عصبة كافية ، فقد استولى الصاري على سبعة في حياة المؤلف واستولوا على موطنه ففلسان عام وفاته .  
 (٣) الأصل : لا يجد ، وهو سحر من التاسخ ، والتصويب من م .  
 (٤) الأصل : يسر ، وقد أخذنا براءة م ، فهي أوفى البيان .

١٩١ لا تصدر إلا من اللثام ، يوجب لهم خزي الدنيا والآخرة ، وينزلهم أسوأ المنازل ، والواجب على من مكنته الله في الأرض ويسره للسرى أن يقبض على هؤلاء . وأن يرهقهم العقوبة الشديدة والتكثير المبرح ضرباً وسجناً<sup>(١)</sup> حتى لا يتمدوا حدود الله ، لأن فتنة هؤلاء أشد ضرراً من فتنة الجوع والخوف ونهب الأنفس والأموال ، وذلك أن من هلك هناك فإلى رحمة الله تعالى وكريم عفوهِ ، ومن هلك دينه فإلى لعنة الله وعظيم سخطه ، فإن محبة الموالاة الشريكة والمساكنة النصرانية والعزم على رفض الهجرة ، والركون إلى الكفار ، والرضى بدفع الجزية إليهم ونبد العزة الإسلامية والطاعة الامامية والبيعة السلطانية ، وظهور السلطان النصراني عليها ، وإدلاله إياها<sup>(٢)</sup> ، فواحشٌ عظيمة مهلكة قاصمة للظاهر ، يكاد أن تكون كفراً والعياذ بالله .

٢٠ — المقيم والراجع بعد الهجرة والمتنعي للرجوع لا يحق لهم تولي القضاء أو الإمامة ولا تقبل شهادتهم

وأما جُرْحَةُ المقيم والراجع بعد الهجرة والمتنعي للرجوع وتأخيرهِ عن المراتب الكمالية الدينية من قضاء وشهادة وإمامة فما لا خفاء فيه ولا امتراء ، ممن<sup>(٣)</sup> له أدنى مسكة من الفروع الاجتهادية والمسائل الفقهية . وكلا لا تقبل شهادتهم كذلك لا يقبل خطاب حكامهم ، قال ابن عرفة<sup>(٤)</sup> رحمه الله : وشرط قبول خطاب<sup>(٥)</sup> القاضي صحة ولايته لمن تصح توليته<sup>(٦)</sup> بوجه احترازاً من مخاطبة قضاء

(١) هذا ما تيسر للؤائف من الرأي حيال أولئك التمساء ، وكان حرياً به أن يشاركهم الأسى لمصائبهم ، وأن ينصح الحكام بالنظر في مواضع شكواهم ويحفزهم على التخفيف عنهم وتأنيبهم وإشمارهم أنهم أقبلوا على أهل وحلوا بسهل (انظر التمهيد فقرة ج) .

(٢) الأصل : عليها ، وهي تستقيم إذا قرأنا : إدلاله عليها ، وقد أخذنا بقرائه م .

(٣) كذا الأصل : وفي م : فن ، والمراد عند من .

(٤) ابن عرفة هو محمد بن محمد بن عرفة الورعني من أئمة علماء تونس خلال القرن الثامن

الهجري (٧١٦ — ٨٠١ / ١٣١٦ — ١٣٩٨) انظر درة المجال لابن القاضي رقم ٧٧٥

(٥) الأصل : خلاف ، والتصويب من م .

(٦) أي أن يكون الذي ولاه صاحب حق شرعي في توليته .

أهل الدجن<sup>(١)</sup> كقضاة مسلمي بلنسية وطرطوشة وقوصرة<sup>(٢)</sup> عندنا ، ونحو ذلك ، انتهى .

٢١ — هل تغيب خطابات قضاة أهل الدجن وهل يجوز الرد عليها ؟

وسئل الامام أبو عبد الله المازري<sup>(٣)</sup> رحمه الله في زمانه عن أحكام تأتي من صقلية من عند قاضيهما أو شهود<sup>(٤)</sup> عدول ، هل يقبل ذلك منهم أم لا ؟ مع أنها ضرورة ، ولا تُدرى إقامتهم هناك تحت أهل الكفر هل هي اضطرار أو اختيار .

٢٢ — رأى المازري : تحمين الظن بالمسلمين . إذا كان قاضي أهل الدجن مضطراً للإقامة بإقامته لا تهدح في ولايته

فأجاب<sup>(٥)</sup> : القابح في هذا وجهان : الأول ، يشتمل على القاضي

(١) أهل الدجن أو المدجنون هم المسلمون الذين دجنوا أي أقاموا تحت حكم النصارى . راجع التهديد .

(٢) الأصل : بذره والتصويب من م .

وقوصرة جزيرة صغيرة بين ساحل تونس وجزيرة صقلية على مقربة من نهر نابل ولسى بالفرنسية Pantelaria ، فتحها المسلمون عند ما فتحوا صقلية وسقطت في أيدي النورمان خلال النصف الأول من القرن العاشر الميلادي . انظر عنها بحث الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب في مجلة الجمعية التاريخية المصرية سنة ١٩٥٢ : « جزيرة قوصرة العربية » ولا زال بها قليل جداً من المسلمين . ويفهم من كلام المؤلف أن المسلمين الذين بقوا فيها بعد استيلاء النورمان عليها كانوا يسمون أيضاً أهل دجن .

(٣) أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التيمي المعروف بالمازري نسبة إلى مازره Mazzara بصقلية ، ولد بالمهدية أو القيروان في حدود سنة ١٠٥١/٤٤١ تلمذ على أبي الحسن الرهبي المعروف بالخصي وأبي محمد عبد الحميد بن محمد المعروف بابن الصائغ وغيرهما وتوفي في مدينة المهديّة سنة ٥٣٦/١١٤١ ومن مؤلفاته « العلم بهوائه مسلم » (مخطوط) و « المين على التلقين » (مخطوط) و « الكشف والأنباء على التزجم بالإحياء » وهو قد للأحاديث التي أوردها الغزالي في « إحياء علوم الدين » وغيرها .

انظر عنه : حسن حسني عبد الوهاب : الامام المازري ، تونس ١٩٥٥

(٤) م : وشهود .

(٥) نقر هذه القطعة ، ضمن مقتطفات من كلام المازري الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب ، في كتابه الآت ذكره ص ٨٧ ، وقد نقلها عن كتاب « الدكاة » للشيخ عظيم القيرواني ، وهو مخطوط . وقد تصرف ابن عظيم في النص ، وآتى بعض فقراته على معناه ، ولهذا رأينا الاكتفاء بالإشارة إلى مواضع الخلاف الهامة . وسنشير إلى نص كتاب الدكاة بحرف د .



وبناته من ناحية العدالة ، فلا يباح المقام في دار الحرب في قياد أهل الكفر ،  
والثاني من ناحية الولاية إذ القاضي مؤلف من قبل أهل الكفر . والأول له  
قاعدة [ ٩١ ب ] يعتمد عليها <sup>(١)</sup> في هذه المسئلة <sup>(٢)</sup> وشبهها وهي تحمين الظن  
بالمسلمين ومباعدة المعاصي عنهم ، فلا يعدل عنها لظنون كاذبة وتوهّمات <sup>(٣)</sup> واهية  
كتجوير من ظاهره العدالة ، وقد يجوز في الخفاء وفي نفس الأمر أن يكون  
ارتكب كبيرة ، إلا من قام الدليل على عصمته ، وهذا التجوير مُطرح والحكم  
للظاهر إذ هو الراجح ، إلا أن يظهر من الخايل ما يوجب الخروج عن العدالة  
فيجب التوقف حينئذ حتى يظهر ما يوجب زوال موجب راجحية العدالة ،  
ويبقى الحكم الظاهر لغلبة الظن بعد ذلك . والحكم هو استفاد من قرآن  
محصورة ، فيعمل عليها ، وقرائن العدالة مأخوذة من أمر مطلق ساقى متلقى .  
وقد أملت في هذا طرفاً في « شرح البرهان » <sup>(٤)</sup> ، وذكرت طريقة أبي المعالي  
وطريقتي لما تكلمنا فيما جرى بين الصحابة من الوقائع والفتن رضى الله عنهم  
أجمعين <sup>(٥)</sup> .

(١) د : يعتمد عليها شرعاً .

(٢) هامش : ينبغي تحمين الظن بالمسلمين .

(٣) الأصل : توهمة ، والتصويب من م . وهذه العبارة ساقطة في د .

(٤) المراد كتاب « إيضاح الموصول من برهان الأصول » للمازرى ، قال عنه الأستاذ ج . ح .  
عبد الوهاب : « وهو شرح متمم في أجزاء عديدة على « برهان » إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك  
الجوينى الشافعى المتوفى سنة ٤٣٨ هـ في أصول الديانة وهو أقدم ما صنف في علم الأصول ، وأقدم ما  
شرح به هو تأليف المازرى هذا ، ومنه أجزاء متفرقة في تونس وغيرها » ( انظر ، الامام المازرى ،  
س ٦٢ ) . والبرهان هو البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك الجوينى شيخ الحرمين وإمام  
الأشعرية . وقول المازرى هنا « لما تكلمنا » يفهم منه أنه تناقش في موضوع ما وقع بين الصحابة مع  
أبي المعالي ، وإلا لقال : « لما تكلمت » كما قال قبل ذلك « وذكرت » ، ولكن الذين ترجوا للمازرى  
لم يذكروا له رحلة إلى المشرق ، ويستبعد على أى حال أن يكون قد لقي الجوينى ، فقد ولد الجوينى ٤١٩/  
١٠٥٨ وتوفى ٤٧٨/١٠٨٥ وقد أقام في الحجاز من ٤٥٠/١٠٥٨ إلى ٤٦٢/١٠٦٢ ، انظر ترجمة الجوينى عند  
ابن خلكان ، رجم ٣٥١ وطبقات الشافعية ٧٠/٢ - ٧١ و ٢٤٩/٣ - ٢٥٢ و بروكلمان ٣٨٨/١  
(٥) هذه العبارة كلها ، من أول « وقد أملت » غير واردة في د ولو بالمعنى .

وهذا التقييم يبطل الحرب إن كانت اضطراراً فلا شك أنه لا يقدر على عدالته<sup>(١)</sup> ، وكذا إن كان [ متأولاً و ]<sup>(٢)</sup> تأويله صحيحاً مثل إقامته ببلد أهل الحرب لرجاء هداية أهل الحرب أو قتلهم عن ضلالة<sup>(٣)</sup> ما ، وأشار إليه الباقلاني وكما أشار أصحاب مالك في جواز الدخول لفكك الأسير<sup>(٤)</sup> . وأما لو أقام بحكم الجاهلية<sup>(٥)</sup> والاعراض عن التأويل اختياراً فهذا يقدر في عدالته . واختلف المذهب في رد شهادة الداخل اختياراً لتجارة<sup>(٦)</sup> واختلف في تأويل المدونة فيها أشد [ اختلاف ] ، فمن ظهرت عدالته منهم وشك في إقامته على أى وجه فالأصل عذره ، لأن جل الاحتمالات السابقة تشهد لعذره فلا ترد لاحتمال واحد ، إلا أن تكون قرابين تشهد أن إقامته كانت اختياراً لا لوجه .

٢٣ — تولية الكافر للقضاء والامناء واجب عقلاً ، ولا يقدر في احكامهم

وأما الوجه الثاني وهو تولية الكافر للقضاء والامناء<sup>(٧)</sup> وغيرهم للحجز<sup>(٨)</sup> الناس بعضهم عن بعض فواجب ، حتى ادعى بعض أهل المذهب<sup>(٩)</sup> أنه واجب

(١) بعد لفظ « عدالته » أسقط الأصلان عبارة هامة وردت في دومي : « وكذا إن كانت اختياراً ، جاهلاً بالحكم أو معتقداً للجواز . إذ لا يجب عليه أن يعلم هذا الطرف من العلم وجوباً يقدر تركه في عدالته » .

(٢) أضفت هذه العبارة من د إذ لا يستقيم السياق بدونها .

(٣) وردت هذه العبارة في د بصورة أوفى : وكذا إن كان متأولاً وتأويله صحيحاً ، كإقامته بدار الحرب لرجاء افتكاكها وإرجاعها للإسلام أو لهدايته أهل الكفر . . .

(٤) بعد لفظ « الأسير » أسقط الأصلان عبارة هامة وردت في دومي : « ولذا إن كان تأويله خطأ ، ووجوهه لا تنحصر ، كما أن الشبه عند الأصوليين لا تنحصر ، وربما كان خطأ عند عالم وصواباً عند آخر ، على القول بأن المصيب واحداً بالآخر معذور » .

(٥) كذا في الأصولين : الجاهلية ، وفي د « الجهالة » وهو أصح .

(٦) م : للتجارة .

(٧) د : للقضاء والمدول والامناء .

(٨) د : فحجز الناس بعضهم عن بعض واجب .

(٩) د : المذاهب .

عقلا وإن كان باطلا تولية الكافر لهذا القاضى إما بطلب الرعية له وإقامته [إياه] لهم للضرورة لذلك ، فلا يقدح فى حكمه وتنفيذ أحكامه ، كما لو كان ولاء سلطان مسلم . وفى كتاب [١٩٢] « الإيمان » فى « مسألة الحالف ليقضينك حقه إلى أجل » <sup>(١)</sup> أقام شيوخ المكان مقام السلطان عند قتله لما يخاف من قوات القضية <sup>(٢)</sup> .

٢٤ — هل يجوز للخارج على الامام تولية القضاء ؟  
مطرف وابن الماجشون يريان أن ذلك يجوز

وعن مطرف وابن الماجشون فيمن خرج على الإمام وغلب على بلد فولى قاضياً عدلاً فأحكامه نافذة ، انتهى .

٢٥ — رأى شيوخ الأندلس : لا يجوز

قلت : وأفتى شيوخ الأندلس فيمن كان فى ولاية التائر المارق عمر بن حفصون أنه لا تجوز شهادتهم ولا قبول خطاب قضائهم .

٢٦ — هل تقبل ولاية القضاء من الأمير غير العدل ؟ رأى مالك : لا تقبل

واختلف فى قبول ولاية القضاء من الأمير غير العدل ، ففى « رياض النفوس » ، فى طبقات علماء إفريقية لأبى محمد عبد الله المالكي ، قال سحنون :

(١) كتاب الإيمان هو أحد كتب مدونة سحنون ، وما كتابان « كتاب الذور الأول ، كتاب الذور الثانى » وقد وردت هذه المسألة فى « كتاب الذور الثانى » وعنوانها : الرجل يحلف ليقضين ثلاثاً جقه إلى أجل ، فيموت المحلوف له أو المسالف قبل الأجل أو يغيب « انظر : « المدونة الكبرى لامام دار الهجرة الامام مالك بن أنس الاصبغى » رواية الامام سحنون بن سعيد انتوخى عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتقى ، طبعة الساسى ، القاهرة ١٣٢٣ هـ ٣ ص ١٤٦ - ١٤٩

ويبدو لنا أن العبارة تكون أصوب لو قلنا : قام شيوخ الذهب . . .

(٢) تلى ذلك فقرة هامة من فتوى المازرى ، اسقطها الوتيريشى ، ووردت فى د : « فتولية الكافر لهذا القاضى العدل ، إما للضرورة إلى ذلك أو لطلب من الرعية لا يقدح فى حكمه وتنفيذ أحكامه ، كما لو ولاء سلطان مسلم ، والله الهادى لسواء السبيل » .

اختلف أبو محمد عبد الله بن فروخ وابن غانم فاضى إفريقية ، وهما من رواة مالك رضى الله عنه ، فقال ابن فروخ : لا ينبغي لقاض إذا ولاه أمير غير عدل أن يلى القضاء ، وقال ابن غانم : يجوز أن يلى وإن كان الأمير غير عدل . فكتبَ بها إلى مالك ، فقال مالك : أصاب الفارسي — يعنى ابن فروخ — وأخطأ الذى يزعم أنه عربى ، يعنى ابن غانم <sup>(١)</sup> انتهى .

٢٧ — رأى ابن عرفة : يجوز

وقال ابن عرفة : لم يجعلوا قبوله الولاية للمتقلب الخائف للامام جُرْحَة ، لحوف تعطيل الأحكام ، انتهى .

٢٨ — المقيم بأرض النصارى مرتكب لمصيبة كبيرة ، وهو معاقب بالعذاب الشديد إلا أنه غير مخلد فى النار

هذا ما يتعلق بهم من الأحكام الدنياوية ، وأما الأخراوية المتعلقة بمن قطع عمره وأفنى شبابه فى مساكنهم وتوليهم ، ولم يهاجر ، أو هاجر ثم راجع وطن الكفر . وأصر على ارتكاب هذه المصيبة الكبيرة إلى حين وفاته والىاذ بالله ، فالذى عليه أهل السنة وجهور الأئمة <sup>(٢)</sup> أنهم معاقبون بالعذاب الشديد إلا أنهم غير مخلدين فى العذاب بناء على مذهبهم الحق فى انقطاع عذاب أهل الكتاب وتخليصهم بشفاعه سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم المصطفى المختار ، وحسبما وردت به صحاح الأخبار ، والدليل على ذلك قوله عن وجل <sup>(٣)</sup> : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء <sup>(٤)</sup> »

(١) انظر الخبر فى رياض النفوس للمالكى ، ج ١ ( القاهرة ١٩٥١ ) ص ١١٤ — ١١٥

(٢) م : العلماء .

(٣) زيادة من م .

(٤) النساء ٤٨

وقوله : « قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم [٩٢ ب] لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم <sup>(١)</sup> » وقوله : « وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم <sup>(٢)</sup> » إلا أن قوله تعالى « ومن يتولمَّ منكم فإنه منهم » وقوله عليه السلام : « أنا برىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » وقوله عليه السلام : « فن ساكنهم أو جامعهم فهو منهم » شديد جداً عليهم .

٢٩ — حكم السلم الذى يزدرى دار الاسلام ويفضل عليها  
بلاد النصرانية : الحزى فى العاجلة والآجلة ،  
إلا أن ذنبه أقل من ذنب التارك للهجرة

وما ذكرتكم عن سخييف العقل والدين من قوله : « إلى ها هنا يهاجر ؟ » فى قالب الازدراء والتهمك ، وقول السفية الآخر « إن جاز صاحب قشالة إلى هذه النواحي نسير <sup>(٣)</sup> إليه » إلى آخر <sup>(٤)</sup> كلامه البشيع ولفظه الشنيع ، لا يخفى على سيادتكم ما فى كلام كل واحد منهما من الساجدة فى التعمير ، كما لا يخفى ما على كل منهما فى ذلك من الهجنة وسوء النكير ، إذ لا يتفوه بذلك ولا يستبيحه إلا من سَفَّه نفسه ، وفَقَدَ — والعياذ بالله — حَسَّه ، ورام رفع ما صح نقله ومعناه ، ولم يخالف فى تحريمه أحد فى جميع معمر الأرض الاسلامية من مطلع الشمس إلى مغربها لأغراض فاسدة فى نظر الشرع لا رأس لها ولا ذنب ، فلا تصدر هذه الأغراض <sup>(٥)</sup> الهَوَسِيَّة إلا من قلب استحوذ عليه الشيطان فأنساه

(١) الزمر ٥٣ . وقد انتهت صفحة ١٩٢ عند لفظ « أنفسهم » من الآية الكريمة ، فأخرت وضعا إلى نهايتها حتى لا أقطع سياقها .

(٢) الرعد ٦ . ولم يأت المؤلف بأول الآية على جمال موقعه وأهميته فى هذا المقام : « ويستعجلونك بالبيئة قبل المسنة وقد خلت من قبلهم المثلثات » .

(٣) الأصل : فيسير ، والتصويب من م .

(٤) الأصل : الخ ، وقد أثبت بها مفصلة ليستقيم السياق .

(٥) م : لا تظهر هذه الأغراض .

حلاوة الايمان ومكانته من الارطاب<sup>(١)</sup> . ومن ارتكب في هذا وتورط فيه فقد استعجل لنفسه الخبيثة الخزي المضمون في العاجل والآجل ، إلا أنه لا يساوى في العصيان والاثم والعدوان والمقت والسجاة والابعاد والاستنقاص واستحقاق اللأئمة والمذمة الكبرى التارك للهجرة بالكلية ، بموالاة الأعداء والسكنى بين أظهر البعداء ، لأن غاية ما صدر من هذين الخبيثين عزمٌ ، وهو التصميم وتوطين النفس على الفعل ، وهما لم يفعلا .

٣٠ — هل يؤخذ على العزم على المعصية دون اتيانها ؟  
رأى المازرى : لا يؤخذ . رأى الباقلاني : يؤخذ

وقد اختلف أئمتنا الأشاعرة في المؤاخذة به<sup>(٢)</sup> ، فنقل الامام أبو عبد الله المازرى رحمه الله عن كثير أنه غير مؤاخذ به رأساً لقوله<sup>(٣)</sup> عليه السلام : « إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها » [ ١٩٣ ] وقال القاضي أبو بكر الباقلاني إنه مؤاخذ به ، واحتج له بحديث : « إذا اصطف<sup>(٤)</sup> المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار » قيل : يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ، قال إنه كان حربصاً على قتل صاحبه ، فأثمه بالحرص . وأجيب بأن اللقاء وإشهار السلاح فعلٌ ، وهو المراد بالحرص .

٣١ — رأى عياض : يؤخذ بعمل القلب . آراء أخرى

وقال في « الاكمال » يقول القاضي [ عياض ]<sup>(٥)</sup> : قال [ بذلك ] أئمة السلف

(١) في الأصل : الأوطان ، والتصويب من م .

(٢) هامش : هل العزم والتصميم مؤاخذ به ؟

(٣) م : لظاهر قوله .

(٤) الأصل : اصطفا ، وقد قومتها : اصطف . وفي م : سمد .

(٥) المراد كتاب « الاكمال لكتاب العلم في شرح صحيح مسلم » للقاضي أبي الفضل عياض بن

موسى البهسي ، ولهذا أسفت بعد لفظ القاضي : عياض .

من الفقهاء والتكلمين والمحدثين، لكثرة الأحاديث الدالة على المؤاخذة بعمل القلب ، وحملوا أحاديث عدم المؤاخذة على المَهْمَ<sup>(١)</sup> ، قيل للنورى : أيؤاخذ<sup>(٢)</sup> بالهَمَّة ؟ قال : « إذا كانت عزمًا » لكنهم قالوا : إنما يؤاخذ بسيئة العزم ، لأنها معصية ، لا بسيئة المعزوم عليه ، لأنها لم تُفْعَلْ ، فإن فُعِلَتْ كتبت سيئة ثانية ، وإن كف عنها كتبت حسنة لحديث : « إنما تركها مِنْ جَرَّائِ<sup>(٣)</sup> » ، وقال محيي الدين النووى<sup>(٤)</sup> : تظاهرت النصوص بالمؤاخذة بالعزم ، كقوله تعالى : « إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا » وقوله تعالى : « اجتنبوا كثيراً من الظن ، إن بعض الظن اثم » وقد أجمعت الأئمة على حرمة الحسد واحتقار الناس<sup>(٥)</sup> وإرادة المكروه بهم ، انتهى .

واعترض هذا الاحتجاج بأن هذا العزم يختلف فيه ما له صورة في الخارج كالزنا وشرب الخمر ، وأما ما لا صورة له في الخارج كالأعتقادات وخبائث النفس من الحسد ونحوه فليس من صور محل الخلاف ، لأن النهى عنه في نفسه به وقع التكليف<sup>(٦)</sup> ، فلا يحتج بالاجماع الذى فيه .

(١) أى الشروع في العمل .

(٢) م : أنؤاخذ .

(٣) يريد : من جرَّاء وقد ورد هذا الحديث الشريف في صحيح مسلم ، قال : « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قالت اللائكة : رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة ، وهو أبصر به ، فقال : ارفقوه فإن عملها فأكبوها له عثلاً ، وإن تركها فأكبوها له حسنة ، إنما تركها من جرَّاء » انظر صحيح مسلم ، طبعة دار الطباعة العاصرية ، ( القاهرة ١٣٢٩ ) ، ج ١ ، باب الإيمان ، ص ٨٢ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي م : التوفى ، ولا يصح أن يكون النووى ، لأن المشهور من أصحاب هذا الاسم هم إبراهيم بن علي بن إبراهيم النووى ومحمد بن عمر بن عمرو الجاوى النووى وعلي بن نurf النووى . ولم أجد لهذا الشيخ ذكراً فيما بين يدي من المراجع .

(٥) الأصل : النفس ، والتصويب من م .

(٦) يريد : لأن النهى عنه يعتبر في نفس الوقت تكليفاً .

وليكن هذا آخر ما ظهر كُتِبَ من الجواب على السؤال المقيّد<sup>(١)</sup> الموجه من  
قَبْلَ الفقيه العظيم الخطيب الفاضل القدوة الصالح البقية والجملة الفاضلة النقية السيد  
أبي عبد الله بن قطيه ، أدام الله سموه ورقيه .  
وينبغي أن يترجم هذا الجواب ويسمى « بأسنى المتاجر في بيان أحكام  
من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر ، وما يترتب [ ٩٣ ب ] عليه من  
القبولات والزواجر » . والله أسأل أن ينفع به وبضاعف الأجر بسببه .  
قاله وخطه العبد المستغفر الفقير المسلم عبيد الله أحمد بن يحيى بن محمد بن  
على الونشريسي<sup>(٢)</sup> وفقه الله .  
وكان الفراغ من كتبه يوم الأحد التاسع عشر لذي قعدة الحرام من عام  
سنة وتسعين وثمانمائة ، عرفنا الله خيره .

(١) كذا ، ويحتمل أن يكون : المقيّد .

(٢) الأصل : الونشريسي .



## ضميمة (١)

فتوى أخرى للونشريشى فى شأن رجل أراد القام فى الأندلس  
ليخدم إخوانه المسلمين ويتكلم باسمهم ويخاصم عنهم .

[١٠٦] (٢) وكتب إلى الفقيه أبو عبد الله المذكور أيضاً بما نصه :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله .  
جوابكم يا سيدى رضى الله عنكم ، ومُتَّع المسلمين بحياتكم فى نازلة وهى :

٣٣ — سؤال هذه الفتوى : هل يجوز لرجل مسلم أن يتخلف عن  
الهجرة من بلد النصارى للقيام بشئون إخوانه من أهل الدجن ؟

رجل من أهل مَرْبَلَه (٣) معروف بالفضل والدين تخلف عن الهجرة مع أهل  
بلده لبحث عن أخ له قُتِلَ قتل العدو بأرض الحرب ، فبحث عن  
خبره إلى الآن فلم يجد ، وأيس منه . فأراد أن يهاجر ، فعرض له سبب آخر ،  
وهو أنه لسانٌ وعَوْنٌ للمسلمين المساكين الذميين (٤) حيث سكنه ، ولمن جاوهم  
أيضاً من أمثالهم بفرية الأندلس ، يتكلم عنهم مع حكام النصارى فيما يعرض  
لهم معهم من نوائب الدهر ، ويخاصم عنهم ، ويخلص كثيراً منهم من ورطات

(١) استعملنا هذه الكلمة فى مقابل لفظ Appendix الإنجليزى و Appendice الفرنسى و  
Anhang الألمانى ، وكما نستخدم قبلاً لفظ « ملحق » ولكن لفظ ضمنية أصح وأدق ، وقد استعمله  
أبو الوليد ابن رشد المفيد فى هذا المعنى .

(٢) الأرقام هنا تشير إلى صفحات « الميار العرب » للونشريشى ، طبعة فارس المشار إليها آنفاً  
ج ٢ ص ١٠٦ وما يليها .

(٣) مَرْبَلَه Marbella ميناء صغير فى إسبانيا على شاطئ البحر الأبيض على ٦٠ كيلو متراً غربى  
مálaga ، وهى قاعدة قسم إدارى فى مديرية Málaga . انظر الروض المطار ، لابن عبد النعم الحبرى ، ص  
١٨٠ من النص العربى ، و ص ٢١٧ من ترجمة لى بروفسال ، وهامش ١

(٤) هذه أول مرة فيها أذكر يوصف فيها المسلمون الذين بقوا فى الأندلس بأنهم ذميون .

عظيمة ، بحيث أنه يعجز عن تعاطي ذلك عنهم أكثرهم ، بل ما يجدون منه في ذلك الفن إن هاجر ، وبحيث انه يلحقهم في فقدته ضرر كبير إن فقدوه . فهل يرخّص له في الإقامة معهم تحت حكم الملة الكافرة لما في إقامته هناك من المصلحة لأولئك الساكنين الذميين ، مع أنه قادر على الهجرة متى شاء ، أو لا يرخّص له ، أو لا رخصة لهم أيضاً في إقامتهم هناك ، تجري عليهم أحكام الكفر ، لا سيما وقد سمح لهم في الهجرة ، مع أن أكثرهم قادرون عليها متى أحبوا ؟

وعلى تقدير ان لو رخص له في ذلك ، فهل يرخّص له أيضاً في الصلاة بنبابه حسب استطاعته ، إذ لا تخلو في الغالب عن نجاسة لكثرة مخالطته [١٠٧] للنصارى ، وتصرفه بينهم ، ورقاده وقيامه في ديارهم في خدمة المسلمين الذميين حسبما ذكرت ؟

يَبْنُوا لَنَا حُكْمَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ مَا جُورِينَ مَشْكُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالسَّلَامُ الْكَثِيرُ يَعْتَمِدُ بِمَقَامِكُمُ الْعَلَى ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ . فَاجِبُهُ بِمَا نَصَهُ :

٣٤ — رأى الوتريشي : لا يجوز ، لأن ذلك يتنافى مع عزة الاسلام . أهل الدجن عصاة

الحمد لله تعالى ، وهذا الجواب ، والله تعالى ولى التوفيق بفضله :  
إِنِ الْهَذَا الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ، قَدْ جَعَلَ الْخَزِيَّةَ وَالصَّغَارَ ، فِي أَعْنَاقِ مَلَاعِينَ الْكُفَّارِ ، سِلَاسِلَ وَأَغْلَالًا يَطُوفُونَ بِهَا فِي الْأَقْطَارِ ، وَفِي أُمَهَاتِ الْمَدَائِنِ وَالْأَمْصَارِ ، إِظْهَاراً لِعِزَّةِ الْإِسْلَامِ وَشَرَفِ نَبِيِّهِ الْمُخْتَارِ ، فَمَنْ حَاوَلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ — عَصَمَهُمُ اللَّهُ وَوَقَّرَهُمُ — انْقِلَابَ تِلْكَ السِّلَاسِلِ وَالْأَغْلَالِ فِي عُنُقِهِ ، فَقَدْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ <sup>(١)</sup> ،

(١) اقتباس من الآية الكريمة : « إِنِ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذْلَلِينَ » المجادلة ٢٠ . وهذه الآية الكريمة متعلقة بالتي تليها من سورة المجادلة ، انظر الهامش التالي .

وعرض بنفسه إلى سحق العزيز الجبار ، وحقيق أن يُكَبِّكَبِهَ الله معهم في النار .  
 [ قال الله تعالى ] « كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ » <sup>(١)</sup> .  
 فالواجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر السعى في حفظ رأس الإيمان  
 بالبعد والفرار عن مساكنة أعداء حبيب الرحمن . والاعتلال بإقامة الفاضل  
 المذكور بما عرض من غرض الترجمة بين الطاغية وأهل ذمته من الدجن <sup>(٢)</sup>  
 العصاة لا يُخَالِصُ من واجب الهجرة ، ولا يتوهم معارضة ما سَطُرَ في السؤال من  
 الأوصاف الطردية لحكمها الواجب إلا متجاهل أو جاهل معكوس الفطرة ليس معه  
 من مدارك الشرع خبره . لأن مساكنة الكفار من غير أهل الذمة والصغار لا  
 تجوز ولا تباح ساعة من نهار ، لما تنتج من الأدناس والأضرار والمفاسد الدينية  
 والدينية طول الأعمار . منها أن غرض الشرع أن تكون كلمة الإسلام وشهادة  
 الحق قائمة على ظهورها ، عالية على غيرها ، منزهة عن الازدراء بها ، ومن ظهور  
 شعائر الكفر عليها . ومساكنتهم تحت الذل والصغار تقتضى ولا بد أن تكون  
 هذه الكلمة الشريفة العالية اللينة سافلة لا عالية ، ومُزْدَرى بها لا منزهة .  
 وحسبك بهذه المخالفة للقواعد الشرعية والأصول ، وبمن يتحملها ويصبر عليها  
 مدة عمره من غير ضرورة ولا إكراه .

٣٥ — الإقامة في حكم النصارى تحول دون كمال الصلاة

ومنها أن كمال الصلاة ، التي تتلو الشهادتين في الفضل والتعظيم والإعلان  
 والظهور لا يكون ولا يُتَصَوَّرُ إلا بكمال الظهور والعلو والنزاهة من الازدراء  
 والاحتقار في مساكنة الكفار ، وملابسة الفُجَّار تعريضها للاضاعة والازدراء

(١) المجادلة ٢١

(٢) يريد أهل الدجن ، وهم المدجنون .

والهزء والامب . قال الله تعالى : « إذا ناديتهم إلى الصلاة اتخذوها هزواً ولعباً ، ذلك بأنهم قوم لا يعقلون »<sup>(١)</sup> وحسبك بهذه المخالفة أيضاً .

٣٦ — وتطل الزكاة

ومنها إيتاء الزكاة ، ولا يخفى على ذى بصيرة وسريرة مستنبذة أن إخراج الزكاة [ ١٠٨ ] للإمام من أركان الاسلام وشعائر الأنام ، وحيث لا إمام فلا إخراج لعدم شرطها ، فلا زكاة لفقد مستحقها ، فهذا ركن من أركان الاسلام مُنْهَدٌ بهذه الموالاة الكفرية . وأما إخراجها لمن يستعين بها على المسلمين فلا يخفى أيضاً ما فيه من الناقضة للتعبدات الشرعية كلها .

٣٧ — وتطل الصيام

ومنها صيام رمضان ، ولا يخفى أنه فرض على الأعيان وزكاة الأبدان ، وهو مشروط برؤية الهلال ابتداء وانقضاء ، وفي أكثر الأحوال إنما تثبت الرؤية بالشهادة ، والشهادة لا تؤدى إلا عند الأئمة وخلفائهم ، وحيث لا إمام ولا خليفة ولا شهادة [ ... ]<sup>(٢)</sup> الشهر إذ ذاك مشكوك الأول والآخر في العمل الشرعى .

٣٨ — وتحول دون الحج

ومنها حج البيت ، والحج وإن كان ساقطاً عنهم لعدم الاستطاعة لأنها موكولة إليهم [ ... ]<sup>(٣)</sup> .

(١) المائدة ١٨

(٢) يانز في الأصل .

(٣) العبارة هنا مبتورة ، إذ الجملة ناقصة ، وكذلك أول الفقرة التالية ومى خاصة بالجهاد .

٢٩ — وتنتج من الجهاد

[ ومنها الجهاد <sup>(١)</sup> ] فالجهاد لإعلاء كلمة الحق ومحو الكفر من قواعد الأعمال الإسلامية ، وهو فرض على الكفاية ، وعند ميسر الحاجة ، ولا سيما بمواضع هذه الإقامة المسنول عنها وما يجاورها ، ثم هم إما [ تاركوه من غير <sup>(٢)</sup> ] ضرورة مانعة منه على الإطلاق [ فهم <sup>(٣)</sup> ] كالعازم على تركه من غير ضرورة ، والعازم على الترك من غير ضرورة كالتارك قصداً مختاراً <sup>(٤)</sup> ، وإما مقتحمون نقيضه بمعاونة أوليائهم على المسلمين ، إما بالنفوس وإما بالأموال ، فيصيرون حريين مع المشركين وحسبك بهذه مناقضة وضلالة .

٤٠ — هذه الإقامة تضع من أمر الاسلام  
وتعرض للاستغراق في مشاهدة التكرات

وقد اتضح بهذا التقرير نقص <sup>(١)</sup> صلاتهم وصيامهم وزكاتهم وجهادهم ، وإخلالهم بإعلاء كلمة الله وشهادة الحق ، وإهمالهم لاجلالها وتعظيمها وتنزيهاها عن ازدراء الكفار وتلاعب الفجار ، فكيف يتوقف متشرع أو يشك متورع في تحريم هذه الإقامة مع استصحابها لمخالفة جميع هذه القواعد الإسلامية الشريفة الجليلة ، مع ما ينضم إليها ويقترن بهذه المساكنة المقهورة مما لا ينفك عنها غالباً من التقيص الدنيأوى وتحمل المذلة والمهانة ؟ وهو مع ذلك يخالف لمهود

(١) أضفت هذه العبارة ليستقيم السياق ، وظاهر أن الناسخ سها عن آخر الفقرة السابقة وأول هذه .

(٢) أضفت هذه الألفاظ ليستقيم السياق .

(٣) ألا ينطبق هذا على المؤلف نفسه ، وهو لم يفرج للجهاد في حياته أبداً ؟ وإذا أخذنا تاريخ الفتوى السابقة ، كان المؤلف قد كتب الفتوى التي نحن بصدددها سنة ٦٢ سنة ، وفي هذه السن وقف يلوم المدجنين الماسكين على تركهم للجهاد ، مع أنهم لم يكونوا في موقفهم الذي كانوا فيه إلا مجاهدين عن دينهم ( انظر التمهيد ) .

(٤) مقابل هذا في الهامش : مهم !

عزة المسلمين ورفعة أقدارهم ، وداع إلى احتقار الدين واهتضامه ، وهو<sup>(١)</sup> — أى ما ينضم إلى ما تقدم — أمور أيضاً تضطك منها السامع ، منها الاذلال والاحتقار والاهانة . وقد قال عليه السلام : « لا ينبغي لمسلم أن يذل نفسه » وقال : « اليد العليا خير من اليد السفلى » .

ومنها الازدراء والاستهزاء ولا يتحملها ذو مروءة فاضلة من غير ضرورة ، ومنها السب والأذية في العرض ، وربما كانت في البدن والمال ، ولا يخفى [ ما ] فيه من جهة السنة واللروءة .

ومنها الاسترقاق في مشاهدة المنكرات والتعرض للملابسة النجاسات وأكل المحرمات والمتشابهات .

٤١ — الحوف من نقض التعارى لمهودم

ومنها [ ١٠٩ ] ما يتوقع مخوفاً في هذه الإقامة ، وهو أمور أيضاً ، منها : نقض العهد من الملك والتسلط على النفس والأهل والولد والمال . وقد روى أن عمر بن عبد العزيز نهى عن الإقامة بجزيرة الأندلس<sup>(٢)</sup> ، مع أنها كانت في ذلك الوقت رباطاً لا يُجمل فضله ، ومع ما كان المسلمون عليه من العزة والظهور ووفور العدد والعدد ، لكن مع ذلك نهى عنه خليفة الوقت المتفق على فضله ودينه وصلاحه ونصيحته لرعيته خوف التفرير ، فكيف بمن ألقى

(١) كذا ، والأصح هنا : مى .

(٢) هامش : نهى عمر بن عبد العزيز عن الإقامة بجزيرة الأندلس . هذا ولم ينه عمر بن عبد العزيز عن الإقامة بالأندلس ، وإنما ظن أن المسلمين بها قليلون وأمرهم بها ضعيف ، فكان « رأيه نقل المسلمين منها وإخراجهم عنها ، لاقطاعهم عن المسلمين واتصالهم بأعداء الله الكفار ، فقيل له : إن الناس قد كثروا بها وانتشروا في أقطارها ، فأضرب عن ذلك » ابن عذارى ، البيان المغرب ، طبعة كولان وبروفنسال ، ليدن ١٩٥١ ، ٢/٢٦ . وانظر تفصيلاً أكثر في « رحلة الوزير في افتكك الأسير » لمحمد بن عبد الوهاب النساقي ( نشرها الفريد البستاني ، تطوان ١٩٣٩ ) ص ١١٣

نفسه وأهله وأولاده بأيديهم عند قوتهم وظهورهم وكثرة عددهم ووفور عددهم اعتماداً على وفائهم بعدهم في شريعتهم ، ونحن لا نقبل شهادتهم بالإضافة إليهم ، فضلاً عن قبولها بالإضافة إلينا ، وكيف نعتمد على زعمهم بالوفاء مع ما وقع من هذا التوقع ، ونفع ما يشهد له من الوقائع عند من بحث واستقرأ الأخبار في معمر الأقطار .

٤٢ — الخوف على النفس والأهل والولد والمال من شرارهم

ومنها الخوف على النفس والأهل والولد والمال أيضاً من شرارهم وسفاهتهم ومغتاليهم ، هذا على فرض وفاء دهاقينهم وملوكهم ، وهذا أيضاً تشهد له العادة ويُقرُّ بها الوقوع .

٤٣ — الخوف من الفتنة في الدين

ومنها الخوف من الفتنة في الدين ، وهب أن الكبار العقلاء قد يأمنونها ، فمن يؤمن الصغار والسفهاء وضعفة النساء إذا انتدب إليهم دهاقين الأعداء وشياطينهم ؟

٤٤ — الخوف على الأضياع والفروج إشارة إلى حادث كنة المعتمد ابن عباد

ومنها الخوف من الفتنة على الأضياع والفروج ، ومتى يأمن ذو روجة أو ابنة أو قريبة وضيئة أن يعثر عليها وضىء من كلاب الأعداء وخنازير البعداء ، فيغترها في نفسها ويغرها في دينها ، ويستولى عليها وتطاوعه ، ويحال بينها وبين أليها بالارتداد والفتنة في الدين كما عرض لكنة المعتمد بن عباد ومن لها من الأولاد ، أعاذنا الله من البلاء وشماتة الأعداء<sup>(١)</sup> .

(١) الإشارة إلى كنة المعتمد بن عباد صاحب اشبيلية ، واسمها زائدة ورعى سيدة ، وكانت زوجاً لثاني أولاده المأمون واسمها عباد أو فتح وكان قد ولاه قرطبة لفترة قصيرة ، ثم لقي مصرعه في =

٤٥ — الخوف من غلبة عاداتهم ولتهم ولباسهم  
على المقيمين بينهم . حالة أهل أبله

ومنها الخوف من سريان سيرهم ولباسهم وعوائدهم المذمومة إلى  
المقيمين معهم بطول السنين ، كما عرض لأهل « أبله » وغيرهم ، وقد دوا اللسان  
العربي جملة<sup>(١)</sup> ، وإذا فقد اللسان العربي جملة فُقدت متعبداته ، وناهيك من  
فوات المتعبدات اللفظية مع كثرتها وكثرة فضلها .

٤٦ — الخوف من التسلط على المال بإحداث  
الوظائف الثقيلة والمنارم المجعفة

ومنها الخوف من التسلط على المال ، بإحداث الوظائف النقية والمغارم

دفاع المرابطين عن قرطبة ، في ٣ صفر ٤٨٤ / ٢٦ مارس ١٠٩١ ، فهربت زوجته إلى بلاد ألفونسو السادس  
ملك قشتالة وليون ، وهناك أصبحت حطية له ، وارتدت عن الاسلام . واعتنقت النصرانية ، واعتبرها  
زوجاً غير شرعية له . وقد رجح ليني بروفنسال أن يكون تسريه إياها في نهاية ١٠٩١ م . ( منتصف  
٤٨٤ هـ ) أو أوائل ١٠٩٢ م ( أواخر ٤٨٤ هـ ) ، وقد ولدت له ابنة الوحيد سانشو الذى قتله المرابطون  
في موقعة اقلش عام ١١٠٨ م ( ٥٠١ هـ ) وقد ماتت زائدة أثناء ولادته .  
وقد ذكر ليني بروفنسال عبارة الونشريشى هذه في نهاية مقاله عن زائدة ، وسند ذكره فيما بعد .  
ابلقه إياها الأستاذ هنرى بريس فأثنى بترجمتها الفرنسية في مقاله . وقد نقلها مترجماً مقال بروفنسال عن  
الفرنسية بالمضى .

Cf: La « Mora Zaida » femme d'Alphonse VI et leur fils l'Infant Don Sancho; ds. Lévi-Provençal, *Islam d'Occident. Etudes d'Histoire Médiévale* (Paris 1948) pp. 137—151

والترجمة العربية لهذا الكتاب التى قام بها الدكتور السيد محمود عبد العزيز سالم والأستاذ محمد  
صلاح الدين حلمي ( راجعه الدكتور لطفي عبد البديع ، مجموعة الألف كتاب رقم ٨٩ ، القاهرة  
١٩٥٦ ) ص ١٥١ — ١٦٤

(١) استولى المسلمون على أبله Avila عام ٧٦٣/١٤٥ أيام عبد الرحمن الداخل ، وظلوا يحكمونها  
حتى ٨٦٤/٢٥٠ من أيام الأمير محمد حين انتزعها منهم ألفونسو الثالث ملك ليون ، ثم استردها المسلمون  
بعد فترة قصيرة وظلت في حوزتهم حتى سقطت في يد ألفونسو السادس ملك قشتالة وليون بعد استيلائه  
على مليلة ثلاث سنوات أى سنة ١٠٨٨/٤٨١ وكانت غالبية سكان البلد إذ ذاك من المسلمين ، فاستقدم  
ألفونسو أعداداً كبيرة من الليونيين والاشتوريين والجليقيين والبسكيين فامتلاّت بهم البلد ، وأصبح  
غالبية أهله نصارى ، وأخذت أعداد الجماعة الاسلامية تقل ، ولكنها احتفظت بشخصيتها ، مثلاً في  
ذلك مثل جماعة شقوية Segovia ، وقد فقدت الجاليتان اللغة العربية فلم يبق لديهم منها إلا أمانط  
ورسم الحروف . وقد ظلت الجماعة الاسلامية في كل من البلدين حتى القرن السابع عشر



المحففة المؤدية إلى استغراق المال وإحاطة الضرائب الكفرية به في دفعة واحدة في صورة ضرورة وقتية أو في دُفْع ، وإما استناداً إلى تليفق من العذر والتأويل لا تُستَطَاع مراجعتهم فيه ولا مناظرتهم عليه وإن كان في غاية من الضعف [ ١١٠ ] ووضوح الوهن والفساد ، فلا يقدم على ذلك خوفاً من أن يكون سبباً لتحريك دواعي الحقد وداعية لنقض العهد والتسلط على النفس والأهل والولد ، وهذا يشهد له الوقوع عند من بحث ، بل ربما وقع في موضع البازلة المستول عنها وفي غيره غير مرة .

١٧ — الملامة : تحريم هذه الاقامة

فقد ثبت بهذه المفاصد الواقعة والمتوقعة تحريم هذه الاقامة وحظر هذه المساكنة المنحرفة عن الاستقامة من جهات مختلفة متعاضدة مؤدية إلى معنى واحد . بل نقل الأئمة حكم هذا الأصل إلى غيره لقوته وظهوره في التحريم فقال إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه : « إن آية الهجرة تعطى أن كل مسلم ينبغي أن يخرج من البلاد التي تغَيَّرَ فيها السنن ويعمل فيها بغير الحق » فضلاً عن الخروج والفرار من بلاد الكفرة وبقاع الفجرة ، ومعاذ الله أن تركن لأهل التثليث أمةً فاضلةً توحده ، وترضى بالمقام بين أظهر الأنجاس الأرجاس وهي تعظمه .

فلا فسحة للفاضل المذكور في إقامته بالموضع المذكور للغرض المذكور ، ولا رخصة له ولا لأصحابه فيما يصيب ثيابهم وأبدانهم من النجاسات والأخبث ، إذ العفو عنها مشروط بمُسر التوقي والتحرز ، ولا عسر مع اختيارهم للاقامة والعمل على غير استقامه والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق .

وكتب مُسلمًا على من يقف عليه من أهل لا إله إلا الله العبدُ المستغفر القدير الحقير ، الراغبُ في بركة من يقف عليه وينتهي إليه عبيد الله أحمد بن يحيى بن محمد بن علي الونشريشي وفقه الله .







## ١- الأعلام

- ابن الأبار : ١٥  
 إبراهيم بن علي بن إبراهيم : ٥٥  
 الأبياري : ٣٤  
 ابن الأثير : ٩  
 أحمد بن إلهيم السبائي : ٣٣  
 أحمد بابا التمبكي : ٧، ٦، ٥  
 المنصور : ٦  
 رزي : ٦٥  
 بدر الشافعي : ١٧  
 ب بن عبد العزيز : ٤١، ٢٥، ١٠  
 السخ بن سرج : ٤١  
 الأسدي : ٢٢  
 ابن الأعرابي : ٢٢  
 ألفونسو الثاني : ١٤  
 ألفونسو السادس : ١١، ١٢، ١٣، ١٦  
 ١٧، ١٨، ٦٤  
 اميل امار : ٥، ٤  
 ايسدودي لاس كاخيلاس : ١٥، ٢١  
 الباجي : ٤٠  
 البخاري : ٢٥  
 البرزلي : ٦  
 بروكلمان : ٣، ٤، ٢٥  
 ابن بسام : ١٢  
 ابن بشكوال : ٤١  
 أبو بكر الباقلائي : ٣٣، ٥٠، ٥١  
 ٥٥، ٥٤  
 أبو بكر بن العربي : ٧، ١٠، ٢٥، ٢٦  
 ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣  
 أبو بكر بن القوطية : ٣٣  
 البيضاوي : ٣٩  
 الترمذي : ٢٥، ٣٤  
 ابن التيان = محمد بن إسحاق : ٣٣  
 الثوري : ٥٥  
 ابن جبير : ٢٢  
 جعفر بن أبي طالب : ٤٤  
 الجويني = أبو المعالي : ٤٩، ٥٠  
 ابن الحاج : ٤١، ٤٢، ٤٣  
 ابن الحاجب : ٦  
 أبو حامد الغزالي : ٢٠، ٤٨  
 حسن حسني عبد الوهاب : ١٩، ٢٠

- ٤٨، ٢٢، ٢١  
 السهيلي : ٣٤  
 سيويه : ٦  
 الشافعي : ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١  
 شلبي : ٣٤  
 طلحة بن يحيى بن علي : ١٥  
 أبو عباد بن مليح اللمطي : ٦  
 ابن عباس : ٣٥، ٣٦  
 ابن عبد البر = أبو محمد : ٣٣  
 عبد الحى الكتاني : ٥  
 عبد الرحمن الداخل : ٦٤  
 عبد الرحمن بن القاسم : ١٠، ٣٣  
 ٥١، ٥٢، ٥٣  
 عبد السميع المصمودي : ٦  
 عبد الله بن إبراهيم الأصيلي : ٣٣  
 أبو عبد الله الجلاب : ٦  
 عبد الله بن فروخ : ٥٢  
 أبو عبد الله بن قطبة : ٢٢، ٥٦، ٥٧  
 عبد الملك بن المنصور بن أبي عامر :  
 ٤٢  
 عبد الواحد بن محمد بن قاسم القصار : ٧  
 أبو عبيدة بن الجراح : ٤٤  
 عثمان بن عفان : ٤٤  
 ٢١، ٢٢، ٤٨  
 أبو الحسن القابسي : ٣٣  
 الحميري = ابن عبد المنعم : ٥٧، ٥٨  
 أبو حنيفة : ٣٨، ٤٠، ٤١  
 خالد بن الوليد : ٣٧  
 الخشني : ٣٣  
 ابن خلدون : ١٥، ٤٠  
 ابن خلكان : ٤٠  
 خوليو كاروباروخا : ١٩  
 أبو داود : ٢٥، ٣٥  
 ابن أبي دليم : ٣٣  
 ابن رشد = أبو الوليد : ٣٠، ٣١، ٤١  
 ٤٢، ٤٣، ٤٤  
 رنيه باسيه : ٥  
 زايده : ٦٣  
 أبو زكريا السوسي : ٦  
 ابن أبي زمنين : ٣٣  
 سانشو : ٦٤  
 سحنون : ١٠، ٤١، ٥١، ٥٢، ٥٣  
 السقا : ٣٤  
 أبو سلعة بن عبد الأسد : ٤٤  
 أبو سليمان الخطابي : ٣٥، ٣٦

- ابن عذارى : ٤٢ ، ٦٢  
 ابن عرفه : ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤  
 ابن عسكر : ٥  
 ابن عظوم : ٢١ ، ٤٨  
 العقباني : ٦  
 عقيل : ٣٧  
 علي بن شرف النووي : ٥٥  
 عمر بن حفصون : ٥١  
 عمر بن الخطاب : ٢٢  
 عمر بن عبد العزيز : ٢٥ ، ٦٢ ، ٦٣  
 عياض : ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦  
 ابن غانم : ٥٢  
 الغرابلي : ٦  
 ف. بروفنزالي : ٥  
 الفارسي : ٥٢  
 ابن فرحون : ٧  
 ابن الفرضي : ٣٣  
 فرناندث : ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠  
 الفريد البستاني : ٦٢  
 أبو الفضل قاسم العقباني : ٦  
 القادر بن ذى النون : ١٢  
 ابن القاضي : ٥ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧  
 الكتاني : ٥  
 ابن الكردبوس : ١٢ ، ١٦ ، ١٧  
 الكوندبوريل : ٤٢  
 لطفی عبد البديع : ١٢ ، ٦٤  
 لامبير : ٥  
 ليفي بروفنسال : ١٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٤  
 ابن الماجشون : ٥١  
 ماركوس جوزيف مولر : ٣  
 المازري : ٦  
 مالك بن أنس : ١٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١  
 ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣  
 ٤٤ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤  
 ٥٥ ، ٦٤ ، ٦٥  
 المالكي : ٥١  
 ماوري باتسي : ١٣  
 ابن مجاهد الطائي : ٣٣  
 محمد = النبي ﷺ : ٩ ، ١٠ ، ١٨  
 ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١  
 ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١  
 محمد بن أحمد بن خلف : ٤١  
 محمد بن أحمد بن قاسم : ٦  
 محمد بن صلاح الدين حلمي : ١٢

معاوية : ٣٥ ، ٣٦	٦٤
ابن المعتمد : ٨	محمد بن العباس : ٦
المعتمد بن عباد : ٨ ، ٦٣	محمد بن عبد الجبار الوردغيري : ٦
مغربى : ٤	محمد بن عبد الله الأبهري : ٣٣
المقرى : ٢٢	محمد بن عبد الوهاب الفسانى : ٦٢
المقرزى : ٩	محمد بن علي بن عمر التميمى =
المنصور بن أبى عامر : ٤٢	المازرى : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٤٨
المهدى العباسى : ٩	٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤
النجاشى : ٤٤	٥٦ ، ٥٥
النسائى : ٢٥	محمد بن عمر بن عربى الجاوى : ٥٥
نفقور فوكاس : ٩ ، ٣٢	محمد بن الفرديسى التغلبى : ٦
هارون الرشيد : ٩	محمد بن قاسم القصار : ٧
ابن هشام : ٣٤	محمود بن عبد العزيز سالم : ١٢ ، ٦٤
ابن الهندى : ٣٣	محمود بن على مكى : ٥
الونشريشى : ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١٧	محيى الدين الخطيب : ٤٠
١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣	محيى الدين النووى : ٥٤
٢٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٥١	المرى : ٦
٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠	ابن مريم : ٥
٦٣ ، ٦٤	ابن مرزوق : ٦
يحيى بن عمر : ٥	مصطفى محمد : ٣٩
يوحنا الشميشق : ٩	مطرف : ٥١



## ٢- الأماكن الجغرافية

أبرو «نهر» : ٤٢	باريس : ٤٢
أبله : ١٢، ١٧، ١٨، ٦٤	بجاية : ٥
أرغون : ١٤، ١٥، ١٦	البحر الأبيض المتوسط : ٩
إسبانيا : ١١، ١٦، ١٧، ١٨، ٥٧	برشلونة : ٤٢
٥٨	بعلبك : ٩
الاسكريال : ٤	بلنسية : ١٢، ١٦، ١٧، ٤٨
إشبيلية : ١٧	تلمسان : ٦، ٧، ٤١، ٤٩
إفريقية : ٣، ٤، ٦، ١٩، ٣٣، ٣٤	تونس : ٢١، ٤٨، ٤٩، ٥٠
٥٣، ٥٢	الشعر الأعلى : ١٥، ١٦، ١٧، ١٨
أقلش : ١٢، ٦٣، ٦٤	نفر نابل : ٤٨
الأندلس : ٤، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١	جامع القرويين : ٥
١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨	جبال بني شقران : ٥
٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥	جباله : ٩
٢٦، ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٩	الجزائر : ٥
٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٥١، ٥٢	الجليل : ٩
٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢	الجمعية التاريخية المصرية : ٤٨
٦٣، ٦٤، ٦٥	الحبشة : ١٠، ٤٤
انطاكية : ٩	الحجارة «وادي» : ١٢
اوسيم : ١٢	الحجاز : ٤٩، ٥٠
ياجه : ٥	الحديثة : ٩

طلمنكة : ١٢	حلب : ٩، ٣٢
طليطلة : ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦،	حمام : ٩
١٧، ١٨، ٦٤	حمص : ٩، ٣٢
عاث : ٩	خراسان : ٣٩
العراق : ١٠، ٢٥	دجن : ٤٨
عين زرب : ٩	دمشق : ٩
غالة : ١٦	رباط : ٤١
غرناطة : ٣، ١١، ١٢، ١٥، ١٦،	الزلاقة : ١٢
١٧، ١٨	سارا امينو : ١٤
فاس : ٤، ٦، ٧، ١٨، ٢٥، ٢٦	سالم «مدينة» : ١٢
قالى قلا : ٩	سلمية : ١٢
القاهرة : ١٢	سهاجون : ١٢
قرطبة : ١٧، ٦٣، ٦٤	الشام : ٩، ٢٥، ٣٢، ٣٣
قسنطينة : ٥	شقوية : ١٦، ١٧، ١٨، ٦٤
قشتالة : ١١، ١٢، ١٥، ١٦، ٥٣،	شلب : ١٥، ٦٤
٦٤، ٦٥	شيزر : ٩
قطلونية : ٤٢	صقلية : ٩، ١٩، ٢٠، ٣٣، ٣٤
قوصرة : ٤٨	٤٨، ٤٩
القيروان : ٣٣	طبرية : ٩
قيصرية : ٩	طرابلس : ٩، ٣٢، ٣٣
كركى : ١٢	طرطوشة : ٤٨
كريت : ٩	طلبيرة : ١٢





### ٣- الطوائف والأجناس

الأرد : ٣٤	المرابطون : ٨ ، ٦٤ ، ٦٥
الأشتوريون : ٦٤	المستعربون : ١٣ ، ١٧ ، ١٨
الأشعريون = الأشعرية : ١٠ ، ٤٠ ، ٥٤	المسلمون : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢
٥٥	١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨
بنو أمية : ١٠ ، ٢٥	١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٠
الأندلسيون : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦	٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦
٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٦٤	٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤
البربر « البربري » : ٥	٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١
البسكيون : ٦٤	٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧
بنو جذيمة : ٣٧	٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥
الجليقيون : ٦٤	الموحدون : ١٥
الحنفية : ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١	الموريكيون : ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨
الخزر : ٩	١٩ ، ٢٠
الروم : ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٣٢	النصارى : ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢
السلف : ٥٤	١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨
الطوائف : ١٢	١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤
العرب : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٢	٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦
٣٣ ، ٣٤	٣٧ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦
الفرغ : ٧	٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣
الليونيون : ٦٤	٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩
المالكية : ١٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١	٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥
الماوري : ١٣ ، ١٤	اليهود : ١٧ ، ١٨ ، ٢٩



## ٤- الكتـب

- |   |   |
|---|---|
| <p>الحلة السبراء : ١٥</p> <p>الديباج المذهب فى معرفة علماء المذهب : ٧</p> <p>درة الحجال : ٥٠ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٤٨</p> <p>الدكانة : ٢١ ، ٤٨ ، ٤٩</p> <p>دوحة النسرين : ٥</p> <p>الذخيرة : ١٢</p> <p>رحلة ابن جبير : ٢٢</p> <p>رحلة الوزير فى اقتكاك الأسير : ٦٢</p> <p>الروض الأنف : ٣٤ ، ٤٨ ، ٤٩</p> <p>الروض المعطار : ٥٧ ، ٥٨</p> <p>رياض النفوس : ٥١</p> <p>سلوة الأنفاس : ٥</p> <p>السيرة النبوية : ٣٤</p> <p>شرح البرهان : ٤٩</p> <p>صحيح مسلم : ٥٤</p> <p>طبقات الشافعية : ٤٩ ، ٥٠</p> <p>طبقات علماء إفريقية : ٥١</p> <p>عارضة : ٢٥ ، ٣٦</p> <p>المواصم فى القواصم : ٤٠</p> <p>غنية المعاصر والتالى على وثائق القشتالى : ٦</p> | <p>إجماع أهل المدينة : ٣٣</p> <p>الأحكام : ٣٦</p> <p>أحكام السوق : ٥</p> <p>أحوال المهاجرين الفرناطيين فى إفريقية : ٣</p> <p>إحياء علوم الدين : ٤٨</p> <p>أساس البلاغة : ٤٢</p> <p>الأصول : ٣٣</p> <p>الاكتفاء : ١٢ ، ١٦ ، ١٧</p> <p>الأكمال : ٥٤</p> <p>إمتاع الأسماع : ٩</p> <p>أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٣٩</p> <p>إيضاح المحصول من برهان الأصول : ٤٩</p> <p>الإيمان : ٥١</p> <p>البستان : ٥</p> <p>البيان المغرب : ٤٢ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤</p> <p>التمهيد : ٤٧ ، ٦١ ، ٦٢</p> <p>تاريخ ابن خلدون : ١٥</p> <p>تاريخ الفكر الأندلسى : ١٨</p> <p>جذوة الاقتباس : ٥</p> <p>جزيرة قوصرة العربية : ٤٨</p> |
|---|---|

المعيار والمغرب والجامع عن فتاوى أهل

إفريقية والأندلس : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٢١ ،

٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠

المعين على التلقين : ٤٨

المقدمات : ٣١

موطأ : ١٠

نفع الطيب : ٣٣

نوازل الجهاد : ٥

نيل الابتهاج : ١ ، ٥

هداية المستبصر : ٣٣

وفيات الأعيان : ٤٠

الفائق في أحكام الوثائق : ٦

الفهرست : ٦

القواعد في الفقه : ٦

الكامل في التاريخ : ٩

كتاب التجارة : ٣٠

كتاب النصارى : ١٣

الكشف والأنباء على الترجم بالإحياء : ٤٨

لسان العرب : ٢٢

المدونة : ٦ ، ١٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٥٢

مدونة بلاى : ١٢

مسند الموطأ : ٣٣

المعلم بفوائد مسلم : ٤٨



## ٥- الآيات القرآنية

- |                                      |                                  |
|--------------------------------------|----------------------------------|
| سورة المجادلة : ٥٨ ، ٥٩              | سورة آل عمران : ٢٧               |
| سورة الممتحنة : ٢٧                   | سورة الأنفال : ٣٩                |
| سورة المنافقون : ٤٥                  | سورة التغابن : ٤٥                |
| سورة النساء : ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٥٢ | سورة الرعد : ٥٣                  |
| سورة هود : ٢٨                        | سورة المائدة : ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٥ ، ٦١ |



## ٦- الأحاديث النبوية

- إذا اصطف المسلمان : ٥٤  
لا تنقطع الهجرة : ٣٥  
أمرت أن أقاتل الناس : ٣٨ ، ٤٠  
لا هجرة بعد الفتح : ٣٥  
إن الله تجاوز لأمتي : ٥٤  
لا يحل مال امرئ ... : ٣٨  
أنا بري من كل مسلم .. : ٣٠ ، ٣٤ ، ٥٣  
لا ينبغي لمسلم أن يذل نفسه : ٦٢  
فمن ساكنهم أو جامعهم : ٥٣  
من أسلم على شيء فهو له : ٣٨  
القباض على دينه كالقباض على الجمر : ١٨  
اليد العليا خير من اليد السفلى : ٦٢  
لا تساكنوا المشركين : ٣٤  
يوشك أن يكون خير مال المسلم : ٢٥



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد:
٣	- المخطوط
٥	- المؤلف
١٠	- المشكلة
١٣	- المدجنون
٢٢	نص الكتاب:
٢٢	١- المسألة : هل تجوز إقامة المسلم فى بلد غلب عليه النصرارى
٢٥	٢- الجواب : الهجرة إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة
	٣- لا تجوز الإقامة إلا فى حالة العجز عن الهجرة
٢٦	بكل وجه الأدلة من القرآن الكريم
٣٠	٤- من أجاز هذه الإقامة مارق من الدين ومفارق لجماعة المسلمين
٣٠	٥- رأى أبى الوليد بن رشد الجد : تحريم الإقامة
٣١	٦- مناقشة فقهية حول رأى ابن رشد
٣٤	٧- الأدلة من الحديث الشريف
	٨- رأى أبى سليمان الخطابى :
٣٥	الأمر فى الهجرة إلى التدب والاستحباب
٣٦	٩- نقض رأى أبى سليمان الخطابى
	١٠- رأى أبى بكر بن العربى :
٣٦	من بقى عصى ويختلف حاله
٣٧	١١- مسألة فرعية : النطق بالشهادتين شرط الإسلام؟

- ١٢- حكم دم المقيم بدار الحرب وماله . هل العاصم  
٣٧ الإسلام أم الدار؟ رأى مالك بن أنس
- ١٣- رأى أبى بكر بن العربى : العاصم للدم الإسلام وللمال الدار  
٣٨ ورأى الشافعى : العاصم لهما جميعا الإسلام
- ١٤- رأى أصحاب أبى حنيفة : الدار لا تعصم  
٤٠ الونشريشى ينقض هذا رأى
- ١٥- رأى ابن الحاج : ليس لأحد على مال المسلم  
٤١ المقيم بدار الحرب أو دمه سبيل
- ١٦- رأى ابن الحاج فى المسلمين المتخلفين فى برشلونة  
٤٢ الذين يشتركون مع النصارى فى الإغارة على المسلمين
- ١٧- رأى شيوخ آخريين : لا سبيل على دماء المسلمين  
المقيمين مع النصارى إلا إذا اشتركوا فى محاربة  
٤٣ المسلمين، ولا سبيل على أموالهم إلا إذا أعانوهم بها
- ١٨- شكوى المهاجرين إلى أرض الإسلام من ضيق المعاش زعم فاسد  
٤٤ وتوهم كاسد، لا رخصة لأحد فى الرجوع إلى بلاد النصارى بحال
- ١٩- لا بد من إرهابهم بالعقوبة الشديدة والتنكيل المبرح ضربا وسجنا  
٤٦ ٢٠- المقيم والراجع بعد الهجرة والمتمنى الرجوع لا يحق
- لهم تولي القضاء أو الإمامة ولا تقبل شهادتهم  
٤٧ ٢١- هل تقبل خطابات قضاة أهل الدجن وهل يجوز الرد عليها؟
- ٤٨ ٢٢- رأى المازرى : تحسين الظن بالمسلمين . إذا كان قاضى
- أهل الدجن مضطرا للإقامة فأقامته لا تقدح فى ولايته  
٤٨ ٢٣- تولية الكافر للقضاة والأمناء واجب عقلا، ولا يقدح فى أحكامهم
- ٥٠ ٢٤- هل يجوز للخارج على الإمامة تولية القضاة؟
- ٥١ مطرف وابن الماجشون يريان أن ذلك يجوز

- ٥١ - ٢٥- رأى شيوخ الأندلس : لا يجوز
- ٥١ - ٢٦- هل تقبل ولاية القضاء من الأمير غير العدل ؟
- ٥٢ رأى مالك : لا تقبل
- ٥٢ - ٢٧- رأى ابن عرفة : يجوز
- ٥٢ - ٢٨- المقيم بأرض النصارى مرتكب لمعصية كبيرة، وهو معاقب بالعذاب الشديد إلا أنه غير مغلد في النار
- ٥٢ - ٢٩- حكم المسلم الذى يزدرى دار الإسلام ويفضل عليها بلاد النصرانية : التخزى فى العاجلة والآجلة،
- ٥٣ إلا أن ذنبه أقل من ذنب تارك الهجرة
- ٥٤ - ٣٠- هل يؤاخذ على العزم على المعصية دون إتيانها ؟
- ٥٤ رأى المازرى : لا يؤاخذ. رأى الباقلانى : يؤاخذ
- ٥٤ - ٣١- رأى عياض : يؤاخذ بعمل القلب. آراء أخرى
- ٥٦ - ٣٢- خاتمة
- ٥٧ **ضميمة:**
- ٥٧ - ٣٣- سؤال : هل يجوز لرجل مسلم أن يتخلف عن الهجرة من بلد النصارى للقيام بشئون إخوانه من أهل الدجن
- ٥٨ - ٣٤- رأى الونشريشى : لا يجوز، لأن ذلك يتنافى مع عزة الإسلام. أهل الدجن عصاة
- ٥٩ - ٣٥- الإقامة فى حكم النصارى تحول دون كمال الصلاة
- ٦٠ - ٣٦- وتعطل الزكاة
- ٦٠ - ٣٧- وتعطل الصيام
- ٦٠ - ٣٨- وتحول دون الحج
- ٦١ - ٣٩- وتمنع من الجهاد
- ٦١ - ٤٠- هذه الإقامة تضع من أمر الإسلام وتعرض للاستغراق فى مشاهدة المنكرات

- ٦٢ - ٤١- الخوف من نقض النصارى لمهودهم
- ٦٣ - ٤٢- الخوف على النفس والأهل والولد والمال من شرارهم
- ٦٣ - ٤٣- الخوف من الفتنة فى الدين
- ٦٣ - ٤٤- الخوف على الأبطاح والفروج.
- ٦٣ - ٤٥- إشارة إلى حادث كنة المعتمد ابن عباد
- ٦٤ - ٤٥- الخوف من غلبة عاداتهم ولغتهم ولباسهم
- ٦٤ - ٤٦- الخوف من التسلط على المال بإحداث
- ٦٤ - ٤٧- الخواص : تخريم هذه الإقامة
- ٦٥ - الفهارس العامة :
- ٦٧ - فهرس الأعلام
- ٦٩ - فهرس الأماكن الجغرافية
- ٧٣ - فهرس الطوائف والأجناس
- ٧٧ - فهرس الكتب الواردة فى النص
- ٧٩ - فهرس الآيات القرآنية
- ٨١ - فهرس الأحاديث النبوية
- ٨٣ - فهرس الموضوعات
- ٨٥

٩٦/٤٠٧٧	رقم الإيداع
977- 5250 -11-0	الترقيم الدولى
	I. S. B. N